

الصراعات الدولية

في القرن العشرين

International Conflicts

In 20th Century

By
Mohammad Ihssan

Arass publication
Kurdistan – Iraq
2000

الصراعات الدولية

في القرن العشرين

دراسة تحليلية

محمد احسان

University Of Exeter
Institute of Arab and Islamic Studies

دار نآراس
للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية
صاحب الامتياز: شوكت شيخ يزدين
رئيس التحرير: بدران احمد حبيب

العنوان: الصراعات الدولية في القرن العشرين
تأليف: محمد احسان رمضان
من منشورات دار نآراس رقم: ٣٧
تصميم: قاسم قادر
الغلاف: يحيى فايق
الطبعة الأولى: اربيل - كوردستان ٢٠٠٠
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون - اربيل ٣٧٧ لسنة ٢٠٠٠
مطبعة وزارة التربية - اربيل

الفصل الاول

هل هناك منطق ثابت للصراعات في العالم؟

- 15 تقليدان نظريان: الواقعية والليبرالية
- 16 ما هي السياسة الدولية؟
- ١٩ منظوران للسياسة الفوضوية
- 22 بناء الكتل
- 26 الحروب البيلوبونيزية
- 27 رواية قصيرة لقصة طويلة
- 29 اسباب ونظريات
- 33 حتمية وضلال المستقبل
- 37 الاسئلة الاخلاقية والسياسة الدولية
- 39 الحدود التي تقيد الاخلاق في العلاقات الدولية
- 41 وجهات نظر ثلاث في دور الاخلاق

الفصل الثاني

أصول الصراعات الكبرى في القرن العشرين

- 49 الانظمة الدولية ومستويات التسبب
- 51 مستويات التحليل
- 54 الانظمة البنوية وعملية التكوين
- 56 الاهداف والادوات الثورية والمعتدلة
- 57 بنية وعملية تكوين نظام القرن التاسع عشر الدولي
- 60 ذيول حديثة
- 61 السياسة الداخلية والسياسة الخارجية
- 63 الليبرالية الجديدة

الفصل الثالث

موازن القوى والحرب العالمية الاولى

- 69 القوة
- 70 الموازين كتوزيعات للقوة
- 74 سياسة توازن القوة
- 80 توازن القوى كأظمة متعددة الاقطاب
- 82 الاحلاف
- 83 جذور الحرب العالمية الاولى
- 85 ثلاثة مستويات من التحليل
- 92 هل كانت الحرب حتمية الوقوع؟
- 95 أى نوع من الحرب؟
- 96 قمع الخيارات
- 98 دروس التاريخ ثانية

الفصل الرابع

فشل الأمن الجماعي والحرب العالمية الثانية

- 101 قيام وسقوط الأمن الجماعي
- 102 عصبة الأمم
- 104 الولايات المتحدة وعصبة الأمم
- 106 أيام عصبة الأمم
- 109 الفشل المنشوي
- 110 الانهيار الأثيوبي
- 112 أصول الحرب العالمية الثانية
- 113 حرب هتلر
- 114 استراتيجيه هتلر
- 119 دور الفرد
- 119 الاسباب المتعلقة بالنظام والشؤون الداخلية

121	هل كانت الحرب حتمية الوقوع
122	حرب المحيط الهادي
127	استرضاء وطرازان من الحرب

الفصل الخامس

الحرب الباردة

129	الردع والاحتواء
131	ثلاثة مغريات من الحرب الباردة
134	سياسة روزفيلت
135	سياسات ستالين
137	ادوار الصراع
143	الحتمية
144	مستوى التحليل
147	الاهداف الامريكية والسوفيتية في الحرب الباردة
148	سياسة الاحتواء
150	بقية الحرب الباردة
153	نهاية الحرب الباردة
159	دور الاسلحة النووية
159	الفيزياء والسياسة
164	ميزان الارهاب او ميزان الرعب
166	مشاكل الردع النووي
168	ازمة الصواريخ الكوبية
171	قضايا اخلاقية

الفصل السادس

مبدأ التدخل والسيادة في الصراعات الاقليمية

175	تعريف التدخل
-----	--------------

177	مبدأ السيادة
178	الحكم على مبدأ التدخل
179	استثناءات عن القاعدة
181	تقرير المصير
183	دوافع ووسائل ونتائج مترتبة (تبعات)
185	القانون والمنظمة الدوليان
189	قناة السويس
192	حفظ السلام والأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة
196	الصراعات في الشرق الاوسط
197	مسائل قومية
201	الصراع العربي - الاسرائيلي
٢٠٦	حرب الخليج عام 1991 وما بعدها

الفصل السابع

الإتكال المتبادل والقوة

211	مبدأ الإتكال المتبادل
212	مصادر الإتكال المتبادل
213	فوائد الإتكال التبادل
214	تكاليف التوافق
216	تماثل التوافق
218	قيادة الإقتصاد العالمي
221	الواقعية والتوافق المعقد
222	السياسة النفطية المتخفية للحدود القومية
223	النفط كمصدر للقوة
224	الممثلون غير المحليين
230	
231	

الفصل الثامن

هل من نظام عالمي جديد؟

- 235 نماذج بديلة للمستقبل : الدولة القومية ومستقبل الصراع الدولي
- ٢٣٧ هل هو نظام عالمي جديد؟
- 238 الفيدرالية العالمية
- 238 الفاعلية
- 239 الاقليمية
- 240 البيئية
- ٢٤١ القومية وتخطي الحدود القومية (التعدد القومي)
- 241 نهاية التاريخ
- ٢٤٤ تجاوز الحدود القومية
- 246 الانتشار
- 249 أ ثمة نظام عالمي جديد
- 249 مفاهيم مختلفة للنظام العالمي
- 250 صور القوة في المستقبل
- 254 سجن المفاهيم القديمة
- 256 تطور نظام عالمي هجين
- 258 التفكير بالمستقبل

ملحق الخرائط

- 263 ملحق رقم (١) خارطة حدود الامبراطورية اليونانية
- 264 ملحق رقم (٢) توزيع القطعات العسكرية في أوروبا قبل 1914
- 265 ملحق رقم (٣) توزيع القطعات والقواعد البحرية الأوروبية عام 1914
- 266 ملحق رقم (٤) منطقة البلقان وطموحات الروس والمجريين عام 1914
- 267 ملحق رقم (٥) خطة شفيلين وفرضياتها عام 1914
- 268 ملحق رقم (٦) مخطط توضيحي للنظريات الثلاث حول اسباب الحرب لعالمية الاولى
- 268 ملحق رقم (7) الاراضي التي خسرتها ألمانيا بعد معاهدة فرساي 1919
- 270 ملحق رقم (8) خسائر العالم بالارواح خلال الحرب العالمية الاولى

- 271 ملحق رقم (9) تطورات الحرب العالمية الثانية 1939_ 1940
- 272 ملحق رقم (١٠) الهجوم الألماني الجوي على بريطانيا عام 1940
- 273 ملحق رقم (١١) الهجوم الياباني على بيرل هاربر الأمريكي 1941
- 274 ملحق رقم (١٢) التطورات المهمة في جنوب شرق اسيا 1945_1949
- 275 ملحق رقم (١٣) مخطط توضيحي للنظريات الثلاث حول اسباب الحرب العالمية الثاني
- 276 ملحق رقم (١٤) توسع رقعة المد الشيوعي في أوروبا بعد عام 1948
- 277 ملحق رقم (١٥) العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية ١٩٥٦
- ٢٧٨ ملحق رقم(١٦) خارطة الوطن العربي

المصادر

مقدمة

هذا الجهد المتواضع الذي بين أيديكم هو حصيلة بحث ودراسة مضمينة قمت بها خلال مراحل دراستي للماجستير في كلية الدراسات الشرقية والافريقية والدكتوراه في معهد الدراسات العربية والاسلامية لذا فالطابع الاكاديمي التحليلي هو الطاعي عليه اكثر من الوصف السردى.

موضوع الصراعات الدولية ذو أهمية محورية لشعبنا الكوردي بحكم كوننا احد أكبر ضحايا العالم تأثراً وتألماً منها. خلال القرن العشرين، الذي شهد نصفه الاول حربين عالميتين كلفت البشرية أكثر من ٥٠ مليون بشر واعادت تشكيل الخريطة السياسية للعالم ليجري تغييب كوردستان منها، أما النصف الثاني منه فقد اتسم كليا بتحذيف الأيديولوجيات وبضراوة ضد بعضها البعض، حيث اندلع صراعا بين الشرق والغرب، بين الاشتراكية والليبرالية، بين الشمولية والديمقراطية، وذلك بشكل مكشوف أو بالوكالة من خلال بؤر الصراعات الجانبية التي حشدت الكبار الى طرفي الصراع وفق منظور المصالح.

ان الصراعات الدولية في القرن العشرين اعادت غرلة تقاسيم وجه العالم وبلورت تضاريسه الجديدة حيث اضمحلت امبراطوريات واستحدثت دول وقسمت شعوباً كشعبنا الكوردي ناهيك عن ذبول ايديولوجيات وانتعاش طوباوية القرن التاسع عشر على انقاض التغيرات المستجدة.

وانطلاقاً من هذا الانعطاف التغييري الجذري وتداعياته ركزت في هذه الدراسة التحليلية على حصر أسباب الصراعات وجذورها وتبيان مدى حتميتها، وعوامل

ديمومتها، ثم عرجت على الجهود التي تضافرت لبناء كتل وقوى حديثة لمواجهة أشكال التهديد والحروب من قبل دول وأمم أخرى لأخلص الاجابة عن السؤال الجوهرى حول مدى امكانية بروز شيء مماثل في المستقبل؟

ان الصراع الدولي أمر رافق العلاقات الدولية، التي تأسس تطبيقيا على عامل المصلحة ولم تكن المباديء سوى حالة مثالية مازلنا نطمح لبلوغ ضفافها.. والمجتمع الدولي يقترب أو يبتعد من هذه الضفاف بقدر سيادة السلام الذي اصبح منذ عقد من الزمن يعني تعريفه الجديد سيادة الديمقراطية وحقوق الانسان واستنهاض كل مخزون القدرات البشرية للتنمية والثورة التكنولوجية وابعاد شبح المجاعة وتنقية البيئة وبناء حاضنة جديدة بمناخات ملائمة لنمو الانسان ورقيه في الالفية الثالثة.

وانتهز الفرصة ان اوجه شكري الوافر الى رئيس حكومة إقليم كردستان الاستاذ الاخ نيجيرفان البارزاني على توفير التسهيلات اللازمة لطبع هذا الكتاب، ورعايته الكريمة لحركة الثقافة واهتمامه بضمان حرية التعبير والنشر امام نتاجات الكتاب والباحثين الكورد في كافة بقاع العالم.

محمد

كوردستان - العراق

الفصل الأول

هل هناك منطق ثابت للصراعات في العالم؟

تقليدان نظريان: الواقعية والليبرالية

التطورات الهائلة في التكنولوجيا والعلوم قلصت المسافات بين الدول والافراد فالسفينة ماي فلاور (Mayflower) استغرقت ثلاثة أشهر لتعبر المحيط الأطلسي وفي عام ١٩٢٤ استغرق طيران شارلس ليندبرغ Charles Lindbergh عبرالمحيط ٢٤ ساعة بينما طائرة الكونكورد Concord اليوم لا تحتاج سوى ثلاث ساعات لاجتيازه والصواريخ ذاتية الدفع ثلاثين ثانية. وفي العقد الماضي غدت الرحلة بالطائرة عبرالمحيط تكلف ثلث ما كانت في الخمسينات ولا يكلف نداء هاتفي من نيويورك إلى لندن سوى ٢٪ من تكاليفه في خمسينات القرن الماضي. وتكاد اتصالات الأنترنت تتم في اللحظة. فإذا أردنا الاستشهاد بصورة أشد كآبة وعممة نقول إن الأسلحة النووية أضافت بعدا جديدا للحرب يسميه أحد الكتاب "الموت المزدوج" ويعني به أن الموت لا يقتصر على الأفراد وإنما يمتد في بعض الحالات إلى تهديد الأجناس البشرية ككل. ومع ذلك فثمة أمور في السياسة الدولية بقيت كما هي على مر العصور. فتسجيل (ثوسايديدس)^(١) Thucydides لوثائق الحرب بين سبارطة وأثينا من جهة والبيلوبونيزيين Peloponnesia من جهة أخرى قبل ٢٥٠٠ سنة يكشف عن أوجه شبه غريبة بين تلك الحرب والصراع العربي - الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٧. فالعالم في نهاية القرن العشرين اصبح كوكتيلاً أو مزيجاً غريباً من الديمومة والتغيير. فبعض جوانب السياسة الدولية لم يتغير منذ زمن ثوسايديدس. إن ثمة منطق

(١) ثوسايديدس (٤٧٠ - ٤٠٠ ق م) مؤرخ يوناني، يعتبر من أشهر المؤرخين في التاريخ. قاد الحرب ضد البيلوبونيزيين عام ٤٢٤ ق م. ولكنه فشل في تحقيق اهدافه في الحرب وبعدها تم اسره ونفيه من قبل اعدائه. في منفاه الاجباري قام بكتابة تاريخ الحرب البيلوبونيزية والذي يعتبر من أهم المصادر في تاريخ العلاقات الدولية.

عداء معين، معضلة تتعلق بالأمن تجري مع السياسة بين الدول. فالأخلاق وتوازن القوى والخيارات السياسية بين الحرب والسلام والاسترضاء بقيت كما هي على امتداد آلاف السنين. ثم إن ثوسايديدس لم يكن ليقلق قط بشأن الأسلحة النووية وطبقة الأوزون. إن مهمة الباحثين والمهتمين بالسياسة الدولية هي اعتماد الماضي لا الوقوع في شبابه، بفهم صور الديمومة فيه وكذلك التغيرات. فعلياً أن ندرس النظريات التقليدية ثم نحاول تطبيقها على الظروف الحالية. إن السياسة الدولية يمكن أن تتغير لو ألغيت الدول المنفصلة، لكن الحكومة العالمية ليست قاب قوسين أو أدنى. فالناس الذين يعيشون في ١٨٦ دولة أو نحوها على سطح هذا الكوكب، يريدون استقلالهم، تقاليدهم المستقلة، لغاتهم المختلفة. والحق إن الحس القومي والمطالبة بدول منفصلة "قائمة بذاتها" لم يختفيا، بل تصاعدا. وستشهد بداية القرن الحادي والعشرين ازديادا في عدد الدول لا تناقضا. كما إن الحكومة العالمية لن تستطيع تلقائياً أن تحل مشكلة الحرب. ذلك لأن أغلب الحروب الراهنة حروب أهلية. الحقيقة إن أشد حروب القرن التاسع عشر دموية لم تكن حروبا بين الدول الأوروبية المتنازعة، بل كانت الحرب الأهلية الأمريكية. نحن ماضون بالعيش في عالم الدول المنفصلة ومن المهم أن نفهم ما يعني هذا بالنسبة لما نأمل.

ما هي السياسة الدولية؟

كانت هناك ثلاثة أنماط رئيسة للسياسة في العالم على مر القرون. ففي "النظام الإمبريالي العالمي" تسيطر حكومة واحدة على أغلب بقاع العالم الذي تتصل به. وأعظم مثال على ذلك في عالم الغرب هي الإمبراطورية الرومانية. وقد حاولت أسبانيا، في القرن السادس عشر، وفرنسا في آخر القرن السابع عشر أن تحصل على سيادة ماثلة لكنهما فشلتا. وفي القرن التاسع عشر امتدت الإمبراطورية البريطانية إلى كل بقاع الدنيا. ولكن حتى البريطانيين اضطروا إلى اقتسام العالم مع دول قوية أخرى. أما إمبراطوريات الأزمنة الغابرة: السومريون، الفرس، الصينيون - فكانت إمبراطوريات إقليمية في واقع الحال وان كانوا يظنون انهم يحكمون العالم، لكن الذي حماهم من الاصطدام بالإمبراطوريات الأخرى هو الافتقار إلى سبل الاتصال.

نمط أساسي ثان من أنماط السياسة الدولية هو "النظام الإقطاعي" حيث تتحدد الولاءات البشرية والالتزامات السياسية بالحدود الأرضية. شاع الإقطاع في الغرب بعد انهيار الإمبراطوريات الرومانية. فصار الفرد ملزماً تجاه السيد المحلي، لكنه قد يكون مديناً بواجبات لسيد بعيد أو أسقف وكذلك البابا في روما. وتتحدد الالتزامات السياسية تبعاً للسادة إلى حد كبير. فإذا تزوج حاكم فأن منطقة وسكانها تتغير التزاماتهم بحكم انتقال ملكية تلك المنطقة إلى الزوج كجزء من المهر. وسكان المدينة الذين ولدوا فرنسيين يجدون أنفسهم قد تحولوا فجأة إلى فنلنديين أو حتى بريطانيين. وكانت المدن الكبيرة وعصبة المدن تتمتع أحياناً بشخصية شبه مستقلة. أما سعار الحرب الذي رافق الوضع الإقطاعي فلم يكن يشبه الحروب الإقليمية الحديثة كما نظن. فقد كانت تلك الحروب تجري داخل الأرض الواحدة ويكون منشأها تغيير الولاءات وما يترتب عليه من صراعات.

الشكل الثالث من السياسة الدولية هو "النظام الفوضوي للدول" ويتكون من دول متلاحمة نسبياً وإن لم تكن على رأسها حكومة أعلى. وتشمل أمثلة هذا النظام المدن - الدول في اليونان القديم أو إيطاليا ميكافيلي القرن الخامس عشر. مثال آخر على الدولة الفوضوية هي دولة أراضي العائلة المالكة التي ينبع تلاحمها من سيطرة عائلة حاكمة. ويمكن العثور على أمثال هذه الدول في الهند أو الصين في القرن الخامس الميلادي. وقد عادت العائلات المالكة الكبيرة إلى الظهور في أوروبا حوالي عام ١٥٠٠، فيما بدأت أشكال السياسة الدولية الأخرى كدويلات المدن أو تجمعات الإقطاعيات السائبة بالزوال. في عام ١٦٤٨ أنهت معاهدة ويستفاليا Westphalia للسلام (حرب الثلاثين سنة)^(١) التي تدعى أحياناً آخر الحروب الدينية الكبرى وأولى حروب الدول الحديثة. بالمقابل عملت المعاهدة على تكريس دولة الأرض ذات السيادة باعتبارها الشكل الطاغي من التنظيم الدولي.

وهكذا، حين نتكلم عن السياسة الدولية فأننا نقصد عادة نظام دولة الأرض هذا، وتعرف "السياسة الدولية" بأنها السياسة في غياب عاهل عام، سياسة بين كيانات لا حاكم على رأسها.

(١) اقصدا بحرب الثلاثين سنة الذي اندلع في أوروبا بين بروستانت والكاثوليك والتي دامت ثلاثين سنة.

فغالبا ما يطلق على السياسة الدولية صفة الفوضوية. تعني كلمة Monarchy وجود حاكم فرد، بينما تعني كلمة Anarchy عدم وجود أي حاكم. ذلك أن السياسة الدولية نظام ذاتي المساعدة – يساعد نفسه بنفسه. لقد أطلق توماس هوبز Thomas Hobbes، الفيلسوف البريطاني في القرن السابع عشر، على مثل هذه الأنظمة الفوضوية اسم “دولة الطبيعة” التي توحى للبعض بقطع من الماشية يريعى بطأنيئة، لكن هذا لم يكن ما يقصده هوبز. تخيل مدينة تكساسبية بدون شريف في أيام استيطان الغرب الأمريكي الأولى، أو لبنان بعد انهيار حكومته في السبعينات. إن دولة الطبيعة كما وصفها هوبز ليست مسألة بل هي حرب الكل مع الكل لعدم وجود حاكم أعلى يفرض النظام. فالحياة، كما يقول هوبز، عالم يميل لان يكون شريرا ووحشيا وقصيرا.

النتيجة أن هناك اختلافات قانونية وسياسية واجتماعية بين السياسة المحلية والدولية. فالقانون المحلي يطاع، عموما، وإلا فرضت الشرطة والمحاكم عقوبات على منتهكي القانون. في حين يقوم القانون الدولي على التنافس بين الأنظمة القانونية. وليس هناك فرض عام للقانون. فما من بوليس دولي يفرض القانون.

للقوة دور مختلف في السياسة المحلية عنه في السياسة الدولية. ففي الأولى تحتكر الحكومة حق استعمال القوة. في حين لا أحد، في السياسة الدولية، يحتكر استعمال القوة. ولما كانت السياسة الدولية مضمارة خدمة الذات Self Help وبعض الدول أقوى من بعض. يظل الخطر في أن تعتمد إلى استعمال القوة دائما. وحين تكون القوة أمرا غير مستبعد تكون النتيجة الشك والارتباب.

كذلك تختلف السياسات المحلية والدولية في النظرة والاحساس الداخلي بالمجتمع. ففي المجتمع المحلي حسن التنظيم يوجد إحساس واسع النطاق بالمجتمع يحفز الولاءات العامة ومقاييس العدالة والآراء بشأن السلطة الشرعية. وفي السياسة الدولية لا يشترك الناس المنقسمون إلى طوائف، في نفس الولاءات.

فالشعور بالوحدة العالمية ضعيف وغالبا ما يختلف الناس حول ما يبدو عادلا ومشروعا. وتنتج عن هذا هوة واسعة بين قيمتين سياسيتين أساسيتين: النظام والعدالة. في عالم كهذا يميل

أكثر الناس إلى تغليب العدالة الوطنية على العدالة الدولية. إن القانون والأخلاق يلعبان دوراً في السياسة الدولية، ولكن في غياب الإحساس بالمجتمع لا يملكان القدرة على الالتزام كما هما في السياسة المحلية.

منظوران للسياسة الفوضوية:

السياسة الدولية فوضوية من حيث أنه لا توجد حكومة عليا ولكن حتى في الفلسفة السياسية هناك رأيان مختلفان في حاجة دولة الطبيعة إلى القسوة. فنى Thomas Hobbes الذي كتب في بريطانيا القرن السابع عشر والتي كانت تطحنها الحرب الأهلية ويؤكد عدم الأمان والقوة والكفاح من أجل البقاء. وقد لخص هذه الدولة بأنها دولة حرب. وبعد نصف قرن، حين أصبحت بريطانيا أقل معاناة، ذهب John Locke إلى القول بأن دولة الطبيعة، وأن افتقرت إلى عاهل عام مشترك فالناس فيها يستطيعون تطوير روابط وصلات في ما بينهم، ولذا لا تشكل الفوضوية تهديدا كبيرا. وهذان الرأيان في دولة الطبيعة مهذا فلسفيا لرأيين حاليين في السياسة الدولية، أحدهما متشائم جداً والآخر متفائل جداً: المدخلان "الواقعي" و"الليبرالي" للسياسة الدولية.

كانت "الواقعية" التقليد السائد في فكر السياسة الدولية. فالمشكلة المركزية في السياسة الدولية، بنظر المفكر الواقعي، هي الحرب واستعمال القوة. والممثلون المركزيون هم الدول. وتمثل سياسات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسن ووزير خارجيته هنري كيسينجر وكتاباتهما تعبيرا عن الواقعية في أمريكا المعاصرة. فالمفكر الواقعي يبدأ من فرضية النظام الفوضوي للدول. لقد حاول نيكسن وكيسنجر، مثلا، تعظيم شأن قوة الولايات المتحدة والتقليل من قدرة الدول الأخرى على تهديد أمن أمريكا. ويرى الواقعي إن السياسة الدولية تبدأ وتنتهي بالدولة الفرد وتفاعلها مع الدول الأخرى.

التقليد الآخر يدعى "الليبرالية" لا بسبب من السياسة الأمريكية المحلية - الداخلية - بل لان تتبع أثرها في الفلسفة السياسية الغربية يرجع بنا إلى Baron de Montesquieu وImmanuel Kant في فرنسا وألمانيا القرن الثامن عشر وفيلسوف القرن التاسع عشر

البريطاني Stuart Mill John . أما المثال الأمريكي الحديث فيمكن العثور عليه في كتابات وسياسة عالم الشؤون السياسية والرئيس Woodrow Wilson . ويرى الليبراليون مجتمعاً عالمياً يعمل إلى جانب الدول ويرسم أجزاءً من السياق للدول. فالتجارة تعبر الحدود والناس يتصلون ببعضهم البعض (كالطلاب الذين يدرسون في بلدان أجنبية) وثمة مؤسسات دولية كالأمم المتحدة. وهذه كلها تخلق سياقاً يصبح معه الرأي الواقعي القائل بالفوضوية الخالصة غير كاف. ويشكو الليبراليون من أن الواقعيين يصورون الدول مثل كرات زاهية صلبة تميل الواحدة إلى الأخرى بهذا الاتجاه أو ذاك في محاولة لحفظ توازن القوى، لكن هذا لا يكفي لأن الناس يتواصلون عبر الحدود وهناك مجتمع دولي International Community . ويبالغ الواقعيون في تصوير الفرق بين السياسة المحلية "الداخلية" و"الدولية". ولأن صورة الفوضوية، في نظر الواقعيين، قائمة على فكرة Thomas Hobbes عن "دولة الحرب" ويركزون على الأوضاع المتطرفة بأنها تغفل نمو الإتكال الإقتصادي المتبادل وتطور المجتمع العالمي العابر للحدود القومية.

ويرد الواقعيون مستعنيين بمقولة T. Hobbes : "الجو العاصف لا يعني مطراً دائماً. كذلك فإن دولة الحرب لا تعني حروباً مستمرة" فكما يحمل أهل لندن المظلات في أيام نيسان (أبريل) المشمسة فإن احتمال قيام حرب في نظام فوضوي يجعل الدول تحتفظ بجيوش حتى في أوقات السلم. ويشير الواقعيون إلى تنبؤات الليبراليين السابقة التي جاءت مخطئة، مثلاً، رئيس جامعة ستانفورد قال في عام ١٩١٠ إن الحرب غير ممكنة في المستقبل لأن الأمم لا طاقة لها بها. وخرجت كتب تقول إن الحرب مسألة بالية. أن المدنية تخطت مسألة الحرب وإن الإتكال الإقتصادي المتبادل والروابط بين النقايات العمالية والطبقات المثقفة وسيولة رأس المال كل هذه جعلت الحرب مستحيلة. لقد فشلت هذه التنبؤات فشلاً كارثياً، في عام ١٩١٤ عندما بدأت الحرب العالمية الأولى. وبرزت بذلك ساحة الواقعيين ولم يتوقف التاريخ ولا الجدل في عام ١٩١٤. وشهدت سنوات السبعينات عودة الدعاوى الليبرالية القائلة بأن ارتفاع معدل الإتكال الإقتصادي والاجتماعي المتبادل أخذ يغير طبيعة السياسة الدولية. وفي الثمانينات كتب

البروفيسور Rosecrance Richard من جامعة كاليفورنيا، يقول إن الدول تستطيع زيادة قوتها بطريقتين أما بالفتوحات أو سلمياً من خلال التجارة. واستخدام التجربة اليابانية كمثال: ففي الثلاثينات جربت اليابان طريقة الغزو واحتلال أراضي الغير ومنيت بكارثة الحرب العالمية الثانية. وحينها تحولت اليابان إلى دولة متاجرة لتصبح ثاني أكبر قوة إقتصادية في العالم ودولة عظمت في شرقي آسيا. وقد نجحت اليابان دون حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة. ومن هنا يذهب Richard Rosecrance والليبراليون إلى حد القول إن تغييراً قد حصل في طبيعة السياسة الدولية.

بل إن بعض الليبراليين الجدد ينظر إلى أفق مستقبلي أبعد ويعتقد بأن النمو المثير في الإتكال البيئي المتبادل يقلل فرص رؤية الفروق بين السياسة المحلية والدولية بما يجعل البشرية ترقى إلى عالم بلا حدود. مثل ذلك إن أي واحد سيتأثر إذا كان استنزاف الأوزون في طبقات الجو يسبب سرطان الجلد، بصرف النظر عن الحدود بين البلدان. وإذا أدى تراكم ثاني أوكسيد الكربون إلى سخونة الجو وذوبان القلانس الجليدية القطبية فإن ارتفاع مناسيب البحار سيؤثر على جميع الدول الساحلية. ثم أن بعض المشاكل مثل مرض الإيدز والمخدرات تعبر الحدود بدرجة من السهولة تجعلنا نعتقد بأننا في الطريق إلى عالم مختلف. ويرى البروفيسور Richard Falk من جامعة برنستن الأمريكية أن المشاكل بين الأمم والقيم ستنتج ولاءات غير إقليمية جديدة والتي بدورها ستغير نظام الدولة الذي ظل سائداً طوال الأربعمائة سنة الأخيرة. أن القوى التي تخطت حدود القومية تفكك سلام ويستفاليا والبشرية تسير نحو شكل جديد من السياسة الدولية.

في عام ١٩٩٠ أجاب الواقعيون قائلين: "قولوا هذا لصدام حسين". فقد أظهر العراق أن القوة والحرب خطران ماثلان أبداً. فجاء رد الليبراليين أن السياسة في الشرق الأوسط استثناء غير جديد. ويقولون إن العالم يتجه، بمرور الزمن، نحو تجاوز نظام فوضوية الدولة المتسيدة. إن وجهات النظر المختلفة هذه حول طبيعة السياسة الدولية وكيف تتغير لن تصطلح في وقت قريب. فالواقعيون يشددون على مسألة الديمومة والاستمرار والليبراليون يؤكدون على التغيير والتجديد.

وكلا الفريقين يدعى لنفسه وقوفه على أرض الواقع. فالليبراليون يميلون إلى النظر إلى الواقعيين على أنهم تشاؤميون منهمكون ويعمي تعلقهم بالماضي أبصارهم عن رؤية التغيير. ويطلق الواقعيون على الليبراليين، بالمقابل، صفة الحالمين الطوباويين ويتشبتون بـ(هوس العالمية) Globalone. من المصيب؟ كلا الاثنين. وكلاهما مخطئ. إن الإجابة المحددة مسألة حسنة، لكنها ستكون أقل دقة وأقل إثارة للاهتمام. إن خليط الديمومة والتغير هذا الذي يميز العالم الداخل إلى القرن الحادي والعشرين يجعل من المستحيل الوصول إلى تفسير واحد تركيبى سهل. فهناك دائما ثوابت ونقاط شك في النظريات. ولما كانت السياسة الدولية تشمل مسائل بشرية متغيرة فلن تكون مثل الفيزياء. كما أنها تفتقر إلى نظرية قدرية - حتمية - قوية.

بناء الكتل:

"الممثلون والأهداف والأدوات" مبادئ ثلاثة أساسية في التنظير للسياسة الدولية، لكن كلا منها يتغير. "الممثلون" المهتمون الوحيدون في السياسة الدولية، من وجهة النظر الواقعية التقليدية، هم الدول، والدول الكبرى هي المهمة هنا في الحقيقة. لكن هذا أمر متغير. فقد زاد عدد دول العالم زيادة جسيمة بعد الحرب العالمية الثانية. ففي العام ١٩٤٥ كان هناك حوالي خمسين دولة في العالم، لتبلغ أكثر ١٨٠ دولة عضو في الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة، وثمة المزيد في الطريق. وأهم من عدد الدول ظهور ممثلين آخرين غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات فهي كبيرة تتخطى الحدود الدولية وتسيطر أحيانا على مصادر إقتصادية أكبر مما يملكها بعض الدول. فهناك اثنتا عشرة شركة متعددة الجنسيات تزيد قيمة مبيعاتها على قيمة الناتج السنوي العام GNP لأكثر من نصف عدد دول العالم. فمبيعات شركة مثل SHELL أو IBM أو GENERAL MOTOR أكبر من الناتج السنوي العام أو الدخل القومي لدول مثل المجر أو الإكوادور أو زائير. بينما تفتقر هذه الشركات الضخمة إلى وسائل القوة الأخرى كالقوة العسكرية فهي ذات صلة وثيقة بالأهداف الإقتصادية لهذا البلد أو ذاك. ففي لغة الإقتصاد تصبح شركة IBM أهم بلجيكا من بوروندي، المستعمرة البلجيكية السابقة.

إن صورة الشرق الأوسط من غير الدول المتنازعة والدول الخارجية الكبرى ستكون باهضة بكل معنى الكلمة، لكنها ستبدو ناقصة بصورة محزنة لو خلت من مختلف الممثلين من غير الدول. فالشركات العملاقة متعددة الجنسيات، مثل SHELL وشركة النفط البريطانية BP وشركة موبيل MOBIL، هي أحد هؤلاء الممثلين بالإضافة الى هذا هناك ممثلون آخرون مثل منظمات متعددة الحكومات كالأمم المتحدة United Nations وآخرون أصغر حجماً مثل منظمة الدول الأمريكية والجامعة العربية والأوبك. وثمة منظمات حكومية مثل الصليب الأحمر Red Cross والعفو الدولية Amnesty International. كذلك يوجد عدد غير قليل من الجماعات القومية متعددة الجنسيات مثل الشعب الكوردي الذي قسم أرضه ووطنه بين تركيا والعراق وسوريا وإيران بعد عملية مزايدات بين الدول الاستعمارية في آواخر الحرب العالمية الأولى وقد أصبحوا ممثلين حقيقيين في أي تطور يخص منطقة شرق الأوساط أو البلدان التي تتقاسمهم وكذلك الأرمن المتناثرين على امتداد الشرق الأوسط والقفقاس. وحركات الفدائيين وحرب العصابات وكارتلات المخدرات ومنظمات المافيا تتجاوز حدود البلد الواحد وغالبا ما تمتد مواردها الى عدة دول. وتضيف الحركات الدينية الدولية، وخاصة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بعداً جديداً إلى مدى الممثلين غير الدول.

والسؤال هنا إن كانت المجموعات من غير الدول أشد أهمية من الدول ذاتها فكيف يمكن أن تؤثر الإئتلافات المركبة الجديدة على سياسة منطقة ما بطريقة تعجز النظرة التقليدية عن كشفها. صحيح أن الدول هي الممثلين الرئيسيين في السياسة الدولية الحالية، لكنها لا تملك خشبة المسرح وحدها وبدون التمعن في أدوار الممثلين، غير الدول، لا يمكن إيجاد حلول لمشاكلهم وهمومهم الداخلية (المحلية) والدولية.

وماذا عن الأهداف؟ إن هدف الدول الأقوى في النظام الفوضوي هو الأمن العسكري تقليدياً. فالواضح إن البلدان، في يومنا هذا، تهتم بمسألة أمنها العسكري، لكنها تهتم غالباً بنفس القدر أو أكثر بثروتها الاقتصادية والرفاه الاقتصادي لمواطنيها وأمورها الاجتماعية كتداول المخدرات و انتشار مرض الإيدز أو التغيرات البيئية. ثم إن تغير التهديدات يؤدي إلى تغيير تعريف الأمن.

ذلك أن الأمن العسكري ليس الهدف الوحيد الذي تسعى الدول إليه. فإذا نظرنا إلى العلاقة بين الولايات المتحدة وكندا، حيث احتمالات الحرب ضعيفة، نجد دبلوماسياً كندياً يقول إنه لا يخاف من قيام الولايات المتحدة بالزحف على كندا واحتلال تورنتو Toronto ثانية، كما فعلت عام ١٨١٣، بل من أن يبرمج كومبيوتراً في مدينة تكساس على اعتبار تورنتو خارج مدى الاتصال بها – معضلة مختلفة حقا عن معضلة الدول التقليدية في نظام فوضوي. إن الأهداف الإقتصادية لم تحل محل هدف الأمن العسكري (كما اكتشفت الكويت يوم غزاها العراق في آب، أغسطس، ١٩٩٠)^(١)، لكن جدول أعمال السياسة الدولية أصبح أشد تعقيداً بسبب سعي الدول إلى تشكيلة أوسع من الأهداف.

فالادوات هي النقطة الثالثة. أدوات السياسة الدولية تتغير. فالنظرة التقليدية تعتبر القوة العسكرية هي الأداة المهمة حقا. ففي وصف العالم قبل عام ١٩١٤، عرف المؤرخ البريطاني A.J.P. Taylor القوة العظمى على أنها تلك القادرة على السيطرة في الحرب. ومن الواضح أن الدول تستعمل القوة العسكرية في الوقت الحاضر، لكن نصف القرن الماضي شهد تغيرات في دورها. فدول كثيرة، وخاصة الكبيرة منها، تجد استعمال القوة العسكرية لتحقيق أهدافها أشد تكلفة بكثير مما كان في الماضي. فقد ارتخت الصلة بين القوة العسكرية والآنجاز الإيجابي، على رأي البروفيسور Stanley Hoffmann من جامعة هارفرد HARVARD .

ما هي الأسباب التي أدت الى هذا الاستنتاج؟ أحدها إن الإدارة القصوى للقوة العسكرية، الأسلحة النووية، هي استعراض عضلات. فبالرغم من إن عدد الأسلحة النووية تجاوز الخمسين ألفاً إلا أن أي منها لم يستعمل منذ عام ١٩٤٥. فالفارق الجسيم بين حجم الدمار الذي يمكن أن تحدثه الأسلحة النووية وأية أهداف سياسية معقولة جعل زعماء الدول ينفرون من استعمالها. وهكذا يصبح الشكل الأقصى من أشكال القوة العسكرية باهظ التكاليف بما لا يسمح باستعماله في الحرب.

(١) خلال بحثي ودراستي ركزت كثيرا على حرب الخليج الثانية باعتبارها النموذج الأكثر وضوحا لكثير من الخفايا في العلاقات والسياسة الدولية.

حتى القوة التقليدية أصبحت باهظة التكاليف حين تستعمل للسيطرة على السكان المستيقظين سياسيا. في القرن التاسع استطاعت الدول الأوروبية السيطرة على اجزاء أخرى من العالم بحفنة جنود مسلحين بأسلحة حديثة وأدارت شؤون تلك البلدان بحاميات عسكرية متواضعة. ولكن في عصر سكان معبئين اجتماعيا يصعب حكم بلد محتل أصبح شعبه واعيا قوميا. لقد اكتشف الأمريكيان هذا في فيتنام ابان السبعينات. واكتشف السوفييت هذه الحقيقة في أفغانستان في الثمانينات. لا لأن فيتنام وأفغانستان أصبحتا أقوى من الدول النووية العظمى، بل لان محاولة السيطرة على تلك الشعوب الواعية قويا كانت باهظة التكاليف لكل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وعلى مستوى منطقة الشرق الاوسط، مثلا، أخطأت الحكومات العراقية المتعاقبة في استعمال القوة العسكرية للسيطرة على الحركة القومية الكردية التي قادها ملا مصطفى البارزاني، دفاعا عن الحقوق السياسية والثقافية للشعب الكردي، وقد دفعت بالبلد الى الهلاك وسببت حروبا مدمرة بسبب العقلية العسكرية في القيادات العراقية الحالية والسابقة. تغيير ثالث في دور القوة العسكرية يعود إلى الكواخج الداخلية. لقد نمت مع الزمن أخلاقية مناهضة للنزعة العسكرية، وخاصة في البلدان الديمقراطية. إن وجهات النظر هذه لا تمنع استعمال القوة، لكنها تجعل استعمالها فادح الثمن بالنسبة للقادة، وخاصة حين يكون الاستعمال واسع النطاق أو طويل الامد. فالقوة ليست أداة بالية، إنما بات استعمالها أكثر تكلفة وأشد صعوبة مما كان عليه في الماضي.

أخيرا هناك عدد من القضايا لا يستجيب للحلول العنيفة. خذ مثلا العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان. في عام ١٨٥٣ احتل الكومودور بيرى ميناء يابانيا بسفنه وهدد بضرب المدينة إن لم تفتح اليابان موانئها للتجارة الأمريكية. إن هذه الطريقة غير مجدية لحل الخلافات التجارية الأمريكية – اليابانية راهنا. صحيح إن القوة ستبقى فعالة في السياسة الدولية ولكن لن تكون العامل الوحيد. فاستعمال الإتكال الإقتصادي المتبادل والاتصالات والمؤسسات الدولية والممثلين غير الدول أحيانا، يقومون بدور أكبر من دور القوة. إن القوة العسكرية ليست أداة عفا

عليها الزمن، لكن التغييرات الحاصلة في ما يتعلق بتكاليفها ومدى فاعليتها تجعل السياسة الدولية، في يومنا هذا، أشد تعقيدا.

ومع ذلك فلعبة الأمن الأساسية مستمرة. فقبل حرب الخليج بخمس سنوات أظهرت دراسة أعدها "معهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم" Stockholm Institute of International Peace أن هناك ٣٦ حربا قتلت ما بين ثلاثة وخمسة ملايين إنسان. ويذهب العلماء السياسيون إلى القول إن توازن القوى يتقرر على يد دولة أولى أو مهيمنة مثل أسبانيا في القرن السادس عشر تقريبا والولايات المتحدة في أغلب سنوات القرن العشرين. ثم إن البلد الأقوى يواجه التحدي في النهاية وهذا التحدي يؤدي إلى نوع من الحريق واسع النطاق نطلق عليه التنازع على السيطرة أو الحروب العالمية. وبعد الحروب العالمية تأتي معاهدة جديدة بإطار جديد للعلاقات الدولية والوضع العالمي:

معاهدة أوترخت ١٧١٣، مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، الأمم المتحدة بعد عام ١٩٤٥. إذا لم يحدث شيء أساسي في السياسة الدولية منذ أيام الصراع على الزعامة بين أثينا وسبارطه، فهل سيكون هناك تحد جديد يؤدي إلى حرب عالمية أخرى أم أن دورة حروب السيطرة قد توقفت؟ هل جعلت التكنولوجيا النووية الحرب مدمرة جدا؟ هل جعلها الإتكال الإقتصادي المتبادل باهظة التكاليف للغاية؟ هل أبعدها المجتمع المدني اجتماعيا وأخلاقيا من تفكيره؟ علينا أن نأمل شيئا من هذا لأن حرب السيطرة التالية ربما تكون الأخيرة. ولكن، علينا أولا أن نفهم مسألة الديمومة.

الحروب البيلوبونيسية Peloponnesian War

ثوسايديدس هو أبو الواقعية، النظرية التي يأخذ بها أكثر الناس حين يفكرون بمسألة السياسة الدولية، حتى وهم يجهلون أنهم يأخذون بنظريته. فالنظريات أدوات لا يستغنى عنها في تنظيم الحقائق. فقد قال العالم الإقتصادي Maynard Keynes إن الناس العمليين الذين يظنون أنهم لا يحتاجون إلى أية نظرية قد يكونون أسرى كاتب مغمور نسوا اسمه من زمن بعيد. فكثير من رجال السياسة وكتاب المقالات الافتتاحية يستعملون نظريات واقعية وإن هم لم يسمعو

باسم ثوسايديدس .ويقول Gilphin Robert ، أحد الواقعيين "إذا أردتم الحق، علينا أن نتحرى إن كان طلاب العلاقات الدولية في القرن العشرين يعرفون أي شيء عن حقيقة إن ثوسايديدس وجماعته من وطنيي القرن الخامس قبل الميلاد ما كانوا يعرفون شيئاً عن سلوك الدولة". ويجيب على سؤاله قائلا: "في نهاية الأمر ما زالت السياسة الدولية توصف الآن كما وصفها ثوسايديدس. هذه مسألة قابلة للأخذ والرد ولكن كي نناقشها علينا أن نتعرف على مناقشة ثوسايديدس للمسألة. وهل ثمة تقديم للنظرية الواقعية أفضل من إيراد إحدى القصص العظيمة، لها حدودها. إن أحد الأمور التي نتعلمها من (الحرب البيلوبونيزية) هو أن نتجنب التبسيط المفرط – السذاجة – في قراءتنا للتاريخ.

رواية قصيرة لقصة طويلة:

في أوائل القرن الخامس كانت أثينا وسبارطة حليقتين تعاونتا لدحر الإمبراطورية الفارسية (٤٨٠ ق.م.). كانت سبارطة دولة محافظة متعلقة بالأرض انصرفت إلى الأمور الداخلية بعد انتصارها على الفرس. فيما كانت أثينا دولة تجارية ذات ميول بحرية فاتجهت باهتمامها إلى الخارج. في منتصف القرن كانت أثينا قد قطعت خمسين سنة من النمو، وتطورت إلى إمبراطورية وشكلت (الرابطة الديلية) وهي عبارة عن تحالف ضم الدول المحيطة ببحر إيجه بهدف تكوين حزام دفاعي يوناني بوجه الفرس. من ناحية أخرى نظمت سبارطة جيранها في شبه الجزيرة البيلوبونيزية في حلف دفاعي. وسرعان ما وجدت الدول، التي اختارت التحالف مع أثينا ضد الفرس، نفسها تدفع ضرائب لأثينا. وبسبب من تنامي قوة أثينا ومقاومة البعض لسلطة إمبراطوريتها اندلعت حرب في عام (٤٦١ ق.م.). انتهت الحرب البيلوبونيزية الأولى وأعقبها إبرام معاهدة ضمنت السلام لمدة ثلاثين سنة وهكذا تمتع اليونانيون بفترة سلام واستقرار قبل أن تندلع الحرب الثانية أو الحرب البيلوبونيزية الكبرى. في عام (٤٢٤ ق.م.) اندلعت حرب أهلية في دولة المدينة الحدودية الصغيرة (ايبيدامنوس). ومثل الحصاة التي تسبب انهيارا جليديا، أطلقت هذه الحادثة سلسلة من ردود الفعل التي أدت في النهاية إلى الحرب البيلوبونيزية. ذلك

إن الصراعات الكبيرة غالبا ما تنشأ من أزمات صغيرة نسبيا في أماكن بعيدة غير لافتة للإهتمام، كما سنرى حين ننتقل للحديث عن الحرب العالمية الأولى.

تنازع الديمقراطيون والاوليغاركيون في ايبيدامنوس على كيفية حكم البلاد. واستنجد الديمقراطيون بدولة مدينة كورسايرا التي ساعدت في إنشاء ايبيدامنوس، لكنهم عادوا خائبين فاتجهوا صوب دولة مدينة أخرى هي كورنث. وقرر الكورنثيون تقديم المساعدة، الأمر الذي أغضب أهالي كورسايرا فأرسلوا أسطولا لإعادة احتلال ايبيدامنوس، التي كانت مستعمرتهم في يوم ما. في غضون ذلك هزم الكورسايريون أسطول كورنث. فغضبت الأخيرة غضبا شديدا وأعلنت الحرب على كورسايرا وخشيت كورسايرا هجوم كورنث فاستنجدت بأثينا. وأرسلت كل من كورسايرا وكورنث مندوبا إلى أثينا.

ووقع الاثينيون في حيرة بعدما استمعوا إلى الطرفين. فلم يكونوا يريدون خرق الهدنة التي مضت عليها عشر سنوات ولكن لأن تغلب الكورنثيين (الذين تربطهم بالبيلوبونيزيين صلة وثيقة) على كورسايرا وواستيلائها على أسطولها الكبير كان سيقلب ميزان القوى بين الدول اليونانية لغير مصلحة أثينا. شعر أهل أثينا بأن من مصلحتهم أن لا يسمحوا بذلك. لذلك قرروا (الآنغماس قليلا) فشنوا حملة صغيرة لاحافة الكورنثيين، مرسلين عشر سفن مع تعليمات بأن لا تحارب إلا إذا هوجمت. لكن عملية الردع فشلت. فقد هاجمت كورنث. وحين لاحت بوادر هزيمة الكورسايريين انجرت السفن الاثينية إلى القتال اكثر من المقرر. وأغضب اشتراك أثينا الكورنثيين، الأمر الذي اقلق الاثينيين. وما أقلق أثينا، بصفة خاصة، أن تثير كورنث مشاكل في بوتيدايا، التي لها روابط تاريخية مع كورنث، وإن كانت حليفة لأثينا. وقررت سبارطة مساعدة كورنث إذا هاجمت أثينا بوتيدايا. وحين اندلعت ثورة في بوتيدايا أرسلت أثينا قوة لإخمادها.

في تلك الآونة كان نقاش شديد يدور في سبارطة. فقد أهاب الاثينيون بالسبارطيين أن يلتزموا الحياد. في حين راح الكورنثيون يحرضون سبارطة على الحرب محذرين أهلها من تعاطم قوة أثينا. وأيدت مدينة مهمة أخرى، هي ميغارا، دعوة كورنث لان الاثينيين منعوا تجارة ميغارا

رغم المعاهدة. وتجادبت سبارطة الضغوط، لكن السبارطيين صوتوا لصالح الحرب خوفا من سيطرة أثينا على اليونان كلها إن لم تحجم قوتها. فانطلقت سبارطة إلى الحرب حفظا لميزان القوى بين دولة المدن اليونانية.

رفضت أثينا إنذار سبارطة النهائي، وشنت سبارطة هجوما في عام ٤٣١ قبل الميلاد. كان شعور الاثينيين مفعما بالعظمة الإمبراطورية، طافحا بالفخر والوطنية بالنسبة لمدينتهم ونظامهم الاجتماعي وتعزز الثقة بالنصر. وشهدت المرحلة الأولى من الحرب تعادلا. فأعلنت هدنة بعد عشر سنوات من الاقتتال (٤٢١ ق.م.)، لكنها كانت هدنة هشة فاندلعت الحرب من جديد. في عام (٤١٣ ق.م.) قامت أثينا بمغامرة خطيرة للغاية. إذ أرسلت سفينتين وجنودا مشاة لاحتلال صقلية، الجزيرة الكبرى جنوب إيطاليا، التي تضم عددا من المستعمرات اليونانية المتحالفة مع سبارطة، فكانت النتيجة هزيمة نكراء. وفي الوقت نفسه تسلمت سبارطة أموالا إضافية من الفرس، الذين أثلجت صدورهم رؤية هزيمة الاثينيين. بعد هزيمة صقلية انقسمت أثينا داخليا. وفي عام (٤١١ ق.م.) أطاح الأوليغاركيون بحكم الديمقراطيين وحاول ٤٠٠ منهم حكم الاثينيين. ولم تكن هذه الأحداث نهاية المطاف، لكن أثينا لم تستعد عافيتها من بعد. فقد حققت أثينا انتصارا بحريا عام (٤١٠ ق.م.) ليعقبه انتصار بحري لإسبارطة بعد خمس سنوات. وفي عام (٤٠٤ ق.م.) اضطرت أثينا إلى طلب الصلح. فاشترطت سبارطة أن تهدم أثينا الأسوار الطويلة التي تحميها من جهة البر. وانكسرت بذلك شوكة أثينا.

أسباب ونظريات:

هذه قصة مؤثرة وقوية، ما الذي سبب الحرب؟ إن ثوسايديدس واضح جدا بهذا الشأن. فبعدما يروي الأحداث المختلفة التي وقعت في ايبيدامنوس وكورسايرا وما إلى ذلك يقول إن تلك لم تكن الأسباب الحقيقية. فما جعل الحرب أمرا لا مفر منه هو تعاضم قوة أثينا وما سببه هذا من خوف لإسبارطة، هل كان أمام أثينا خيار آخر؟ في حالة وجود بعد نظر أكانت أثينا ستستطيع تجنب هذه الكارثة؟ بيركليس الزعيم الاثني في أيام الحرب الأولى، أعطى مواطنيه جوابا على هذا السؤال جديرا بالاهتمام. قال: "صحيح ومناسب لكم أن تدعموا كرامة أثينا

الامبراطورية. إن إمبراطوريتكم الآن أشبه بحكم طغيان الآن: قد يكون من الخطأ تقبله، ولكن من الخطورة حقا تركه" وبعبارة أخرى فان بيركلييس لم يترك لمواطنيه خيارا. ربما كان يجب أن يكونوا بوضع آخر، لكن بوجود إمبراطوريتهم ما كان بوسعهم أن يفعلوا شيئا خلاف ذلك إلا بمزيد من المخاطرة. لذلك حبذ بيركلييس الحرب. لكن كانت هناك أصوات اثينية أخرى، كأصوات المبعوثين الاثينيين، تدعو إلى المناقشة في سبارطة عام 432، بشأن التطورات غير المتوقعة في الحرب. فكروا بذلك الآن قبل أن تنحازوا إلى جانب الحرب فعليا. فكلما امتدت الحرب زاد اعتماد الأمور على الصدفة. لقد أثبتت الأحداث التالية إن تلك كانت نصيحة جيدة، فلماذا لم يأخذ الاثينيون بنصيحتهم؟ ربما يكون حماسهم الوطني أو غضبهم هو الذي أعمى بصيرتهم. لكن هناك احتمالا آخر أدعى للتأمل: ربما يكون الاثينيون قد تصرفوا بعقلانية لكنهم حوصروا بمعضلة أمنية. تعزى المعضلات الأمنية إلى السمة الأساسية للسياسة الدولية - ألا وهي (التنظيم الفوضوي) أي غياب الحكومة العليا. ففي النظام الفوضوي قد يؤدي إجراء مستقل من قبل دولة لزيادة أمنها إلى اهتزاز أمن جميع الدول الأخرى. وإذا بنت دولة قوتها لتضمن عدم اعتداء دولة أخرى عليها فان الدولة الأخرى، وهي ترى الدولة المقابلة تزداد قوة، قد تبني قوة لتحمي نفسها. ينتج عن هذا أن جهود كل دولة لبناء قوتها الذاتية وتعزيز أمنها يجعل الاثنتين أبعد ما يكونان عن الأمن. وأنها نتيجة مثيرة للسخرية المريرة وإن كانت كلتا الدولتين قد تصرفتا بتعقل. ذلك إن أيا من الدولتين لم تتصرف بدافع الغضب أو الغرور، بل بدافع خوف الاثنتين من تعاضم قوة الأخرى. ثم إن بناء الوسائل الدفاعية هو استجابة عقلانية لتهديد محتمل.

تستطيع الدول أن تتعاون في ما بينها لتجنب المعضلة الأمنية هذه، أي يمكنها الاتفاق على تحاشي بناء دفاعاتها الخاصة، وكل شيء يسير على ما يرام. فإذا اتضح أن الدول يمكن ويجب أن تتعاون فلماذا لا تفعل؟ يمكننا أن نجد الجواب في اللعبة التي تدعى (معضلة السجين). فالمعضلات الأمنية نمط شبيه بمعضلة السجين. يجري سيناريو معضلة السجين على الشكل التالي: تخيل أن الشرطة تعتقل شخصين في مكان ما يحملان كميات قليلة من المخدرات تؤدي إلى عقوبة سجن لمدة سنة. لدى الشرطة أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الرجلين يتاجران بالمخدرات

فعلا، لكنها لا تملك أدلة كافية للإدانة. أن من السهل الحكم على الشخصين بالسجن ٢٥ عاما إذا ثبت اتجارهما بالمخدرات. والشرطة تعرف إن شهادة الواحد ضد الآخر تكفي للحكم على الشخص المدان بأقصى عقوبة. وتعرض الشرطة على كل منهما إطلاق سراحه إذا شهد ضد الثاني بأنه يتاجر بهذه المادة. وأبلغت الشرطة الاثنين بأنهما سيحكمان بالسجن عشر سنوات أن شهدا على أحدهما الآخر. وخرجت الشرطة باستنتاج مفاده أن كلا الشخصين سيكونان خارج العمل لمدة عشر سنوات أو يسجنان لمدة سنة واحدة ليعودا إلى مزاوله التجارة بالمخدرات.

يوضع المشتبه بهما في زنزانتين منفردتين ويقطع الاتصال بينهما. وكل من المتهمين يواجه المعضلة نفسها: يستطيع الإيقاع بالآخر والخروج من السجن أو التزام الصمت وقضاء سنة في السجن. لكن إذا شهدا ضد بعضهما البعض حكم عليهما معاً بالسجن عشر سنوات. ويفكر كل منهما: (هل تقضي مصلحتي أن أعذر بالآخر؟ إذا لبثت ساكتا ولم أتكلم فسوف أقضي سنة في السجن، ولكن ماذا لو تكلم الرجل الآخر؟ إذا وشيت به أيضاً أسجن عشر سنوات، لكن إذا لزمتم الصمت فسوف أسجن ٢٥ سنة في حين يطلق سراحه هو، سأكون المغفل، فإذا ساعدته بالصمت فمن يضمن لي أنه لن يغدر بي؟) تلك هي المعضلة البنيوية الأساسية للتصرف العقلاني المستقل. فأفضل حصيلة للفرد هي أن يغدر بالآخر ويفوز بإطلاق السراح. الحصيلة التالية في الأفضلية أن يلوذ الاثنان بالصمت ويقضيا سنة واحدة في السجن. أما أسوأ حصيلة فهي أن يكون الواحد مغفلا ويعتصم بالصمت بينما الآخر يغدر به. وبذلك يقضي في السجن ٢٥ عاما. ولو فعل كل منهما ما هو الأفضل بالنسبة له لانتهيا إلى الأسوأ. إن اختيار الحصيلة الأفضل، الحرية، تعبير عن تفضيل عقلائي، لكن إذا قرر الاثنان استقلالية اختيار الحصيلة الأفضل عاد عليهما الاختيار بنتيجة سيئة. ذلك إن التعاون صعب في غياب الاتصال. فلو كان بمستطاع الرجلين تبادل الحديث لكان الاحتمال الأقوى هو أن يتفقا على الاعتصام بالصمت وقضاء سنة واحدة في السجن. ولكن حتى لو توفر الاتصال فثمة مشكلة أخرى: الثقة والمصادقية. لنستمر في استعارة مثل (معضلة السجين). يمكن لكل متهم أن يقول لنفسه: "كلانا تاجر مخدرات، لقد رأيت كيف يتصرف الآخر، من يدري انه لن يتكلم بعدما نتفق على الصمت؟ عظيم! لقد أقنعتة

بالتزام الصمت. الآن أستطيع الفوز بالغنيمة دون خوف من الوقوع في الكماشة". وهكذا الحال مع السياسة الدولية. فغياب الاتصال والثقة يشجع الدول على التماس أمنها الشخصي وإن كان هذا المعنى يوصل الدول كلها إلى حالة من فقدان الأمن المتبادل. وبعبارة أخرى، نرى دولة تقول لأخرى: (لا تتسلحي وأنا لن أتسلح، وبذلك نعيش كلانا في سلام وآمان). لكن الدولة الثانية قد تتساءل إن كان ثمة ما يجعلها تثق بالدولة الأخرى.

قال إسبارطيون للاتينيين، أثناء المناقشة في سبارطة، إن السبيل لحل المشكلة هو هدم الأسوار التي تحيط بأثينا. قللوا هذه الدفاعات فلا تقلقوا كثيرا من ناحيتكم وعندئذ نستطيع أن نثق ببعضنا البعض. ولكن حين عاد الاثينيون إلى مدينتهم، وبعد المناقشة في سبارطة، لم يهدموا أسوارهم، بل بالعكس قاموا بتحسينها. فقد زادوا في ارتفاعها لأنهم لم يثقوا بالأسبارطييين. ان وضع الاثينيين في عام (٤٣٢ ق. م.) أشبه ما يكون بمعضلة السجين. ففي منتصف القرن اتفق الاثينيون والأسبارطيون على ان الافضل لهم توقيع هدنة. وظل الاثينيون يحجمون عن خرق الهدنة حتى بعد احداث ايبيداموس والخلاف بين كورسايرا وكونث. واخيرا أفتنع الكورسايريون أثينا بالاتفاقية التالية: أن (هناك ثلاث قوى بحرية ذات شأن هي أثينا وكورسايرا وكونث. فاذا سيطرت كونث علينا ابتداء جعلتم اسطولنا يتحد مع اسطولها. وعندئذ ستضطرون الى محاربة الاسطولين معا. ولكن اذا أدخلتمونا في تحالف معكم دخلتم الحرب باسطولين).

أكان على أثينا أن تبقي على تعاونها مع البيلوبونيزيين وترفض عرض كورسايرا؟ لو كانوا فعلوا فماذا كان سيحصل لو كان البيلوبونيزيين لجأوا الى الخداع واستولوا على اسطول كورسايرا؟ كانت المعركة البحرية دارت بمستوى اثنين مقابل واحد ضد أثينا. أكان على أثينا ان تثق باحترام البيلوبونيزيين لوعدهم؟ لقد قرر الاثينيون خرق المعاهدة، كمعادل لغدر السجين بصاحبه. يخبرنا ثوسايدس عن السبب قائلا ان "الاعتقاد السائد هو أن الحرب مع البيلوبونيزيين واقعة لا محالة بصرف النظر عما حدث" فان صح هذا فان أثينا ما كانت لتسمح بوقوع اسطول كورسايرا بأيدي الكورنثيين.

حتمية وظلال المستقبل :

من المفارقات أن الاعتقاد بحتمية الحرب له دور كبير في وقوعها. فقد فكرت أثنين بأن الحرب قادمة ومن الأفضل لها أن تتمتع بارجحية اثنين مقابل واحد بدل العكس. وكان الاعتقاد بحتمية الحرب حاسما في اتخاذ القرار. ولماذا الحتمية هذه؟ عد الى "معضلة السجين" يبدو للوهلة الاولى أن الأفضل لأي من السجينين أن يخدع الآخر ويجعله كبش الفداء ولكن لما كان الاثنان يعرفان الوضع ويعرفان أيضاً أنهما ان استطاعا الوثوق ببعضهما البعض فعليهما السعي للخيار الأفضل الثاني وهو التعاون بالتزام الصمت. على ان التعاون صعب حين تجري اللعبة مرة واحدة. فخلال تكرار اللعب يتعلم الناس التعاون. انما حين تكون اللعبة لمرة واحدة فمن يعتمد الخديعة يستطيع الفوز بالغنيمة ومن يبني موقفه على الثقة يصبح المغفل. لقد قام عالم الشؤون السياسية (روبرت أكسلرود) ببرمجة "معضلة السجين" في الكمبيوتر بستراتيجيات مختلفة. فوجد من بعد محاولات كثيرة أن أفضل النتائج في الغالب هي التي يحصل عليها من استراتيجية (واحدة بواحدة). (سأفعل بك ما فعلت بي) اذا خدعت من الحركة الاولى فسوف أخدع. واذا خدعت مرة أخرى أقابل بالمثل. اذا تعاونت أنتعاون أنا واذا تعاونت ثانية أفعل الشيء ذاته. ويكشف اللاعبين مرور الزمن أن الفائدة الكلية من اللعبة تزداد اذا تعلمنا كيف يتعاونان. لكن أكسلرود يحذر من ان طريقة (واحدة بواحدة) لا تفيد الا حين تكون أمام المرء فرصة للاستمرار باللعب فترة طويلة، حين يكون ثمة (ظل مستقبل طويل). فحين تعرف أنك بسبيل اللعب مع نفس الناس فترة طويلة يمكنك أن تتعلم التعاون.

لهذا السبب نجد الاعتقاد بحتمية الحرب قد تهرأ في السياسة الدولية. فحين تعتقد بأن الحرب لا مفر منها تكون قد أقتربت كثيرا من حركتك الاخيرة. وحين تصل الى الحركة الاخيرة (التي قد تشمل بقاءك على قيد الحياة، ان كان بأستطاعتك الاشتراك بهذه اللعبة أصلام)، عندها لك الحق أن تقلق بشأن مدى امكان الوثوق بخصمك من عدمه. فاذا شككت بأن خصمك سيخدعك فالأفضل لك أن تعتمد على نفسك وتغامر بالابتعاد بدلا من التعاون. هذا ما فعله الاثنيون. فأمام الاعتقاد بأن الحرب كانت ستقع قرروا أن لا سبيل للوثوق بالكورنثيين أو

الأسبارطيين. فالأفضل ضم البحرية الكورسايرية الى جانبهم بدلا من وقوفها ضدهم، حين بدأ لهم أن تلك هي الخطوة الاخيرة في اللعبة وأن الحرب لا مفر منها.

هل كانت الحرب البيلوبونيزية لا مفر منها حقا؟ ثوسايديدس كان ينظر الى الطبيعة البشرية نظرة متشائمة. قال (عملي ليس مادة أدبية كتبت لترضي الناس من حولي، بل كتبت لتبقى الى الابد). ان تاريخه يقدم لنا الطبيعة البشرية وكأنها تعيش حالة (معضلة السجين) يوميذ وعلى مر العصور. لم يكن ثوسايديدس يقصد التضليل لكنه مثل جميع المؤرخين كان لابد أن يؤكد على أمور معينة ويتجاوز أخرى. لقد استنتج ان سبب الحرب كان تعاطم قوة أثينا وماسببه من خوف في سبارطة. لكن أستاذ الدراسات الاغريقية (رونالد كاغان) يرى أن قوة أثينا لم تكن قد أخذت بالتعاطم قبيل اندلاع الحرب في العام ٤٣٢ ق.م. وانما كانت الوتيرة اخذة بالانتظام يومذاك. علاوة على ذلك، كما يقول كاغان، فان سبارطه ما كانت خائفة من أثينا بقدر خوفها من الحرب. ذلك ان كلتا الدولتين كانتا تستخدمان العبيد وتخشيان من أن يتيح الذهاب الى الحرب الفرصة امام العبيد للثورة. الفارق أن العبيد في سبارطه كانوا يؤلفون ٩٠٪ من السكان وكان الأسبارطيون قد واجهوا منذ عهد قريب ثورة عبيد في العام ٤٦٤ ق. م. وعلى هذا يرى كاغان ان سبارطه كانت تخاف من تعاطم قوة أثينا، لكن خوفها من ثورة العبيد كان أعظم.

اذن فالاسباب المباشرة للحرب، كما يرى كاغان، كانت أهم مما جاء في نظرية ثوسايديدس حول حتمية الحرب.

مثلا أعتقدت كورنث بأن أثينا ما كانت لتحارب. وقد أخطأت في تقديراتها بسبب من نعمتها على كورسايرا. وبالغ بيركليس فأخطأ في توجيه اذار نهائي الى بوتيدايا ومعاقبة ميغارا بأيقاف التجارة معها. هذه الاخطاء السياسية جعلت سبارطه تعتقد بأن الحرب تستحق المخاطرة. ويرى كاغان أن تنامي قوة أثينا كان وراء الحرب البيلوبونيزية الاولى، لكن "هدنة الثلاثين عاما" أخدمت اللهب. ولكي تبدأ الحرب البيلوبونيزية الثانية "فلا بد للمشكلة الايبيدمانية من أن تنزل بشرارتها على احدى الجذوات القليلة الباقية التي لم تخمد بعد. ومن ثم كان لابد من ابقائها وتأجيجها على يد الكورنثيين، الذين سرعان ما أنظم اليهم الميغارون

والبوتيدائيون والايجيون وحزب الحرب الأسبارطي. وحتى تلك اللحظة كان يمكن اخماد الجذوة لو لم يصب الاثينيون الزيت على النار في تلك اللحظة الدقيقة. وبعبارة أخرى، فالحرب لم تقع بسبب قوى مجهولة بل بفعل قرارات سيئة في ظروف صعبة.

من الصعب امتحان مصداقية ثوسايديدس، أب المؤرخين، لكن لاشيء حتمي في التاريخ. ان السلوك البشري طوعي، ولكن ضمن حدود. لقد لاحظ كارل ماركس ان الرجال يصنعون التاريخ ولكن في ظروف لا يختارونها. وقد اختار اليونانيون القدامى اختيارات سيئة لأنهم كانوا رهن ظروف أحسن ثوسايديدس وصفها وتنطبق عليها "معضلة السجين" فالمعضلة الأمنية جعلت الحرب احتمالا كبيرا، لكن أن يكون احتمال نشوب حرب كبيرا جدا لا يعني ان الحرب لا مفر منها. فحرب الثلاثين سنة غير المحدودة التي دمرت أثينا لم تكن أمرا لا مفر منه. ذلك ان القرارات البشرية هي بيت القصيد. فالحوادث وطراز الشخصيات تختلف وان تحركت ضمن حدود يرسمها هيكل أكبر، كحالة اللا أمان التي تمثلها "معضلة السجين".

أية دروس معاصرة يمكننا أن نستمدتها من هذا التاريخ القديم؟ علينا أن ننتبه الى المتكررات والمتغيرات. ان بعض الملامح البنيوية للسياسة الدولية تكشف بصورة مسبقة احداثا تجري باتجاه بدلا من اتجاه آخر. لذلك علينا ان نفهم المعضلات الأمنية ومعضلة السجين. هذه الحالات، من ناحية أخرى، لا تبرهن حتمية الحرب. فثمة درجات من الحرية ويمكن للقرارات الآنسانية أن تمنع وقوع المكروه أحيانا. بالتعاون يحصل في العلاقات الدولية وان كانت البنية العامة للفوضوية تميل الى عدم تشجيعه.

كذلك علينا أن ننتبه الى أوجه التناظر التاريخي السطحية فأتثناء الحرب الباردة كان الناس يرددون أن الولايات المتحدة - دولة الديمقراطية البحرية والإتحاد السوفيتي - دولة العبودية البرية يمثلان أثينا وسبارطه ونهما يعيدان تمثيل صراع تاريخي كبير. لكن مثل هذا التناظر الضحل يتجاهل أن أثينا كانت هي الأخرى دولة تستخدم العبيد وتطحنها القلائل الداخلية ولم يكن الديمقراطيون يديرون دفة الحكم فيها دائما. يضاف الى ذلك اختلاف آخر عن الحرب الباردة هو أن سبارطه هي التي كسبت.

درس آخر ان ننتبه ونحذر انتقائية المؤرخين. فلا أحد يستطيع سرد الحكاية بكل تفاصيلها، تخيل نفسك تحاول سرد كل ما حدث في الساعة الماضية. فما بالك بسرد وقائع حياتك كلها أو وقائع حرب برمتها. فقد حدثت أمور لا تحصى. وايراد التفاصيل أولاً بأول يستغرق من الوقت ما يستغرقه وقوع الاحداث نفسها. لذا يأخذ المؤرخون بطريقة التجريد دائماً. فحين نكتب تاريخاً، وحتى ان كان تاريخ ساعة سابقة أو يوم سابق، علينا أن نبسط، علينا أن ننتقي. وواضح أن ما ننتقيه يتأثر بما نحمله في أذهاننا من قيم وميول ونظريات، ناضجة كانت أو غير ناضجة.

والمؤرخون يتأثرون بدواعي القلق والاهتمام في عصرهم. فاهتم ثوسايديدس بموضوع تعلم أهل أئينا دروس الحرب، ملقياً اللوم على بيركليس والديمقراطيين في اساءة الحساب والتقدير. ومن هنا أكد على وجوه الحالة التي اطلقنا عليها "معضلة السجين". ولكن تلك الوجوه لم تكن الحكاية كلها رغم ما هي عليه من أهمية. فالرجل - ثوسايديدس - لم يكتب كثيراً عن المرسوم الاثيني الذي علق التجارة مع ميغاراً أو عن زيادة أئينا مبلغ الأتاوة (الضريبة) التي كان اعضاء رابطة دياليا ملزمين بدفعها، ولم يكن تاريخ ثوسايديدس يقوم على التضييل أو الانحياز المقصود، بل هو مثال يبين لنا كيف أن كل عصر يميل الى إعادة كتابة التاريخ لأن الاسئلة المطروحة للبحث تتغير بمرور الزمن.

فالحاجة الى الانتقاء لا تعني أن كل شيء نسبي أو ان التاريخ محض هراء. مثل هذا الاستنتاج لا يجوز فالمؤرخ وعالم الاجتماع الجيدان يبذلان كل ما في وسعهما لطرح اسئلة أمنية واستخلاص حقائق ايجابية بالنسبة للموضوع المبحوث، ولكن عليهما وعلى طلابهما ان ينتبهوا الى حقيقة أن ما يختارونه هو جزء من القصة بالضرورة. اسألوا، دائماً، الاسئلة التي طرحها الكاتب وتأكدوا من كونه غنياً بالحقائق بصورة ايجابية واياكم والمحابة فالاختيار جزء مهم من التاريخ وتدوينه. ان علاج سوء فهم التاريخ هو المزيد من القراءة لا الاكتفاء بالقليل.

الاسئلة الاخلاقية والسياسة الدولية:

يرى بعض الواقعيين، في نظرتهم الى طبيعة المعضلة الأمنية، أن الاهتمامات الاخلاقية لا دور لها في الصراعات الدولية. بيد أن قيم الاخلاق لها دور في العلاقات الدولية، وان لم يكن نفس دورها في السياسة المحلية - الداخلية. لقد استعمل الآنسان الحجج الاخلاقية منذ ايام ثوسايديدس. فحين قصدت كورسايرا أثينا طلبا للمساعدة تحدثت معها بلغة الاخلاق: "قبل كل شيء، انتم لن تساعدوا معتدين بل أناسا هم ضحايا عدوان وثنانيا ستكسبون امتناننا الذي لا ينتهي". استعوضوا بكلمة (البوسنة) بدل كورسايرا وكلمة (صربيا) بدل كورنث تجدوا نفس الكلمات الماضية تنطبق على الوقت الحالي.

ان الحجج الاخلاقية تحرك الناس وتحتويهم. وفي هذا المعنى تكون الاخلاق واقع قوة. على أن الحجج الاخلاقية يمكن استعمالها كدعاية لتغطية دوافع أقل سموا. وغالبا ما يتجاهل الاقوياء الاعتبارات الاخلاقية. فخلال الحرب البيلوبونيزية أبحر الاثينيون الى جزيرة ميلوس ليسحقوا الثورة فيها. وقال الناطق الاثيني لأبناء الجزيرة انهم يمكن ان يحاربوا ويموتوا أو يمكنهم الاستسلام. وحين أصبح الميلوسيون يحاربون من أجل حريتهم أجابهم الاثينيون بأن (الاقوياء يفعلون ما لديهم القوة على فعله والضعفاء يقبلون ما يجب عليهم أن يقبلوه). ان ما قاله الاثينيون يعني، في جوهره، ان الاخلاق لا تكاد تجد لها مكانا في عالم الواقع. فحين تغزو الولايات المتحدة جزيرة غرينادا ويقمع الروس ثورة في الشيشان. وكلهم يستعملون نفس المنطق الى حد ما. ولكن في عالمنا الحديث تنقلص أكثر فأكثر امكانية تقبل الدوافع بالصورة التي جعلت أثينا تغزو ميلوس، كما رواها ثوسايديدس، فهل يعني هذا أن الاخلاق غدت تحتل مكانا أبرز في العلاقات الدولية؟ أم أن الدول صارت أشد مهارة في الدعاية؟ هل تغيرت السياسة الدولية بدرجة كبيرة ومؤثرة بما جعل الدول تتناغم مع دواعي القلق الاخلاقية أم أن هناك تواصلًا واضحاً بين ما فعله الاثينيون قبل الفين وخمسمائة سنة وما فعله العراقيون والصرب في أواخر القرن العشرين؟

الحجج الاخلاقية ليست هي نفسها فمنها ما هو أشد الزاما من غيره. نحن نتساءل ان كانت منطقية ورسينة. مثلا: حين ذهبت (فيليس شلافلي) الى القول بأن الاسلحة النووية أشياء حسنة لأن الله أعطاها للعالم الحر، جعلتنا نتساءل لماذا اعطاها الله أيضاً الى اتحاد ستالين السوفيتي وصين ماو؟ ان الحجج الاخلاقية ليست كلها متساوية.

ان محك الحجج الاخلاقية الاساس هو التجرد من الاهواء - أي النظرة التي تقوم على معاملة جميع المصالح بنفس المعايير. فمصلحتك تستحق من الاهتمام قدر ما تستحق مصلحتي. على أن هناك تقليديين مختلفين في الثقافة السياسية الأوروبية، في اطار التجرد هذا، يتناولان موضوع الحكم على الحجج الاخلاقية. احدهما جاءنا من (عمانوئيل كانت)، الفيلسوف الألماني من القرن الثامن عشر، والثاني من دعاة مذهب المنفعة في القرن التاسع عشر أمثال (جيريمي بينتاهم). إذا أردت أن يتمثل هذان المذهبان في ذهنك فتصور نفسك تمشي في قرية بجنوب العراق فتصادف ضابطا من المخابرات يوشك أن يعدم بالرصاصة ثلاثة اشخاص شدوا الى جدار. فتسأله: "لماذا تعدم هؤلاء الفلاحين؟ هم يبذون أناسا مسالمين" فيقول الضابط "أحد الاشخاص في هذه القرية قتل أحد رفاقي الليلة الماضية. اعرف أن أحد الناس في هذه القرية مذنب، لذا سأعدم هؤلاء الثلاثة لأجعلهم عبرة" وتقول انت: "لا يمكنك أن تفعل هذا! أنت بهذا تقتل أنسانا بريئا. ان كانت رصاصة واحدة ستطلق، فائنان، على الاقل، من هؤلاء الثلاثة بريئان. ربما ثلاثهم ابرياء. لا يمكنك أن تفعل هذا". فيأخذ الضابط بندقية من احد جنوده ويدفع بها اليك قائلا: "أرم أحدهم لأجلي فاطلق سراح الاثنين الآخرين. ستنقذ حياتين اذا قتلت أحد الثلاثة. أريد أن أعلمك درسا هو انك في هذه المنطقة لا يمكنك ان تقدم رأيا على رأيك" فماذا تفعل ازاء هذا الامتحان؟

يمكنك ان تحاول حصد كل الجنود على طريقة أفلام رامبو، لكن أحد الجنود يصوب بندقية اليك بأمر من الضابط. اذن لا خيار لك سوى قتل شخص بريء لانقاذ اثنين أو القاء البندقية وغسل يدك من القضية. ان الموقف الكانتي - نسبة الى الفيلسوف كانت - القائل بعدم جواز فعل الشيء الا اذا كان صحيحا يقتضي منك أن ترفض ارتكاب العمل الشرير. فيما يرى الموقف

النفعي أن لا بد من قيامك بالعمل ان كنت تستطيع به انقاذ اثنين من الثلاثة. فاذا اخترت الحل الكانتي فماذا تفعل ان كان العدد اكبر من هذا بكثير؟ افترض أن مائة شخص صفوا الى جدار الاعدام أو قل ان أمامك مدينة مكتظة بالناس. هل ترفض انقاذ مليون انسان لتخرج نظيف اليدين والضمير؟ في بعض الحالات تكون النتائج المترتبة هي المهمة. ويحكم على الحجج الاخلاقية بثلاث طرق: بواسطة الدوافع والنوايا وبواسطة الوسائل المتبعة وبواسطة النتائج المترتبة أو صافي الاثار. صحيح ان هذه الابعاد لا تتفق دائما الا ان الحجة الاخلاقية الحسنة تأخذ كل هذه العناصر بنظر الاعتبار.

الحدود التي تقيد الاخلاق في العلاقات الدولية:

للاخلاق دور في السياسة الدولية أقل من دورها في السياسة المحلية - الداخلية - لأربعة أسباب: أولها ضعف الاجماع الدولي بشأن القيم. ان هناك اختلافات ثقافية ودينية حول عدالة بعض الافعال. الثاني ان الدول ليست كالأفراد. فالدول تجريد، صحيح ان قادتها أفراد الا ان الحكم على رجال الدولة يختلف عن الحكم عليهم كأفراد. مثل ذلك أنك حين تختار شريكك في غرفتك تريد، كغالبية الناس، شخصا لا يحب القتل ولا يريدك أن تقتل. لكن نفس هؤلاء الناس قد لا ينتخبون مرشحا للرئاسة يقول: "لن اتخذ قرارا يؤدي الى موت أحد مهما كانت الظروف" فالرئيس تناط به مهمة حماية مصالح المواطنين. وقد تستدعي هذه المهمة استعمال القوة في بعض الحالات. فالرؤساء الذين تصرفوا بدافع الضمير ولم يحموا شعوبهم ما كانوا أوصياء جيدين. قد تكون التضحية وبمقاييس الاخلاق الفردية، أرقى دليل على اخلاقية عمل، ولكن أيصح أن يضحي القادة بشعوبهم؟ في الحرب البيلوبونيزية قال الاثينيون لقادة جزيرة ميلوس انهم سيقتلون الجميع اذا هم - القادة - قاوموا. وقاوم قادة ميلوس وذبح أبناء شعبهم. أكان عليهم أن يرضخوا. وفي العام ١٩٦٢، أكان على الرئيس كينيدي أن يغامر بحرب نووية ليجبر السوفييت على سحب الصواريخ من كوبا في حين كان للولايات المتحدة صواريخ مماثلة في تركيا؟! قد تختلف الاجابة باختلاف الناس. ان النقطة هنا ان الاشخاص حين يتصرفون كقادة دول يحكم على افعالهم بطريقة مختلفة الى حد ما.

السبب الثالث وراء صغر دور الاخلاق في السياسة الدولية هو تعقيد التسبب. فمن الصعب الى حد كبير معرفة النتائج المترتبة على الافعال في الشؤون الداخلية، في حين يزداد الامر تعقيدا في العلاقات الدولية: ذلك هو التفاعل بين الدول. فذلك البعد الاضافي يزيد في صعوبة التنبؤ الدقيق بالنتائج. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك مداوات عام ١٩٣٣ بين الطلبة في اتحاد طلبة جامعة أوكسفورد. فأمام ذكرى مقتل ٢٠ مليون انسان في الحرب العالمية الاولى صوت الطلبة الى جانب قرار بأنهم لن يحاربوا ثانية أبدا في سبيل الملك أو الوطن. لكن شخصا آخر كان مصغيا لما يقال هو أدولف هتلر. فاستنتج ان الدول الديمقراطية هشة وانه يستطيع الضغط عليها بقدر ما يشاء لأنها ما كانت لتحاربه. وفي نهاية الامر ضغط عليها كثيرا جدا فكانت النتيجة (الحرب العالمية الثانية). وهي نتيجة لم يكن يريدوا أو يتوقعها الطلبة الذين صوتوا بعدم محاربتهم لأجل الملك والوطن. وحارب العديد منهم ومات الكثيرون في سبيل الملك والوطن.

ومن الأمثلة الأقل وزنا بكثير هو (جدل الهمبوركر) في أوائل السبعينات، يوم اشتد قلق الناس من نقص الغذاء في العالم. فقال عدد من طلبة الكليات الامريكية: (حين نذهب الى قاعة الطعام فلن نأكل لحما لأن كل ليبره من اللحم تساوي قيمتها ثماني ليبرات من القمح الذي يمكن اطعام الفقراء به). وكف العديد من الطلاب عن أكل الهمبوركر وشعروا بلذة الآنجاز، لكنهم لم يساعدوا بذلك الناس الجياع في الهند أو بنغلاديش قيد شعرة، لماذا؟ لأن القمح الذي وفر بهذه الطريقة لم يصل الى جياع بنغلاديش لأن اولئك الجياع ما كانوا يملكون ثمن شراء القمح. فلم يكن القمح الموفر سوى فائض عن حاجة السوق الامريكية الامر الذي جعل الاسعار تهبط والمزارعين يقللون الإنتاج. وكان الأولى بمن أرادوا مساعدة فلاحي بنغلاديش أن يزودهم لشراء بعض القمح الذي توفر بامتناع الطلاب عن أكل الهمبوركر. لقد فشل الطلاب من حيث أنهم قاموا بحملة ضد أكل الهمبوركر ولم ينتبهوا الى تعقيد القنوات التي تمر بها الحملة وما يترتب على عملية المرور تلك من نتائج.

وأخيرا هناك الحجة القائلة بأن مؤسسات المجتمع الدولي ضعيفة وان الهوة بين النظام والعدالة أوسع في السياسة الدولية منها في السياسة المحلية - الداخلية. ان كلا من النظام

والعدالة مهم. ففي السياسة الداخلية نعتبر النظام أمرا والحقيقة ان المتظاهرين يعمدون، احيانا، الى احداث البلبلة من أجل ترويج فكرتهم أو مفهومهم عن العدالة. ولكن اذا عمت الفوضى فمن الصعب جدا تحقيق العدالة. ولكن حين يختل النظام كليا يصبح من الصعب جدا ان تجد أي أثر للعدالة. ولك في القاء القنابل واعمال الاختطاف والقتل في لبنان خلال الثمانينات خير مثل على ذلك. اما في السياسة الدولية فغياب التشريع العام والهيئة التنفيذية المركزية والاجهزة القضائية القوية يزيد في صعوبة حفظ النظام الذي يمهّد لتحقيق العدالة.

وجهات نظر ثلاث في دور الاخلاق:

هناك ما لا يقل عن ثلاث نظرات مختلفة الى دور الاخلاق في العلاقات الدولية: (الشكوكيون) و(اخلاقيو الدولة) و(الكوزموبوليتانيون). ويميل انصار الواقعية، في تحليلهم الوصفي للسياسة العالمية، الى أن يكونوا شكوكيين أو اخلاقيي دولة بتعاملهم مع السياسة وان لم تكن ثمة صلة بين نظرتهم الواقعية وهذا الميل، في حين يميل، الذين يحبذون التحليل الليبرالي للسياسة، الى تبني وجهات النظر المعبرة عن اخلاقية الدولة او الكوزموبوليتانية.

ويقول الشكوكيون ان المقولات الاخلاقية لا معنى لها في العلاقات الدولية بسبب من غياب المؤسسات التي توفر النظام. يضاف الى ذلك عدم وجود احساس بالمجتمع وبالتالي لا يمكن ان تكون هناك حقوق وواجبات اخلاقية. ويرى الشكوكيون ان البيان الكلاسيكي حول الاخلاق في السياسة الدولية هو الرد الاثيني على طلب أهل ميلوس الرحمة، الذي يقول: (الاقوياء يفعلون ما يملكون القوة على - أو يستطيعون - فعله والضعاف يقبلون ما يجب عليهم أن يقبلوه) فالجبروت يصنع الحق. وهذا في رأي الشكوكيين كل ما يقال. يقول الفلاسفة، غالبا، ان كلمة يتعين (التي تفيد الالتزام الاخلاقي) تتضمن كلمة يمكن (امكانية فعل شيء) فالاخلاق تستدعي الاختيار. فان كان هناك مستحيل لا نكون ملزمين بالقيام به. فاذا كانت العلاقات الدولية تحكمها، ببساطة قاعدة (أقتل أو تقتل). فالمفروض ان لا خيار هنا وهذا ما يسوغ موقف الشكوكيين. لكن السياسة الدولية لا تقف عند مسألة البقاء حسب. فاذا كانت في العلاقات الدولية خيارات فان التظاهر بعدم وجود خيار هو خيار مموه بحد ذاته. وما قصر التفكير على

المصالح الوطنية – القومية – الضيقة الا مجرد تسريب للقيم بدون الاعتراف بذلك. فالدبلوماسي الفرنسي الذي قال مرة ان (ما هو أخلاقي هو كل ما هو نافع لفرنسا) لن يحاول التملص من تساؤلات صعبة عما يوجب الاهتمام بالمصالح الفرنسية فقط. ورجل الدولة الذي يقول (لاخيار عندي) غالبا ما يكون لديه خيار آخر وان يكن غير مرغوب فيه. فاذا لم تكن العلاقات دائما (أقتل أو تقتل) فهناك مجال للخيارات. ان كلمة ANARCHY تعني بلا حكومة، لكن لا تعني بالضرورة الفوضى أو غياب النظام ما يسمح بوجود خيارات مهمة عدة: توازن القوى والقانون الدولي والمنظمات الدولية. وكل منها وسيلة لا بد منها لفهم اسباب عدم كفاية حجة الشكوكيين.

يرى توماس هوبز HOBBS أن الأفراد، لكي يهربوا من (دولة الطبيعة) حيث يمكن أن يقتل الواحد الآخر، تنازلوا عن حريتهم للحوت أو الحكومة لقاء حمايتهم لأن الحياة في دولة الطبيعة شريرة وعنيفة وقصيرة. لماذا اذن لا تشكل الحكومات حوتا أعلى؟ لماذا لا توجد حكومة عالمية؟ يقول هوبز ان السبب هو أن الأمن ليس بالقدر الكبير على المستوى الدولي مثلما هو على مستوى الفرد. فالحكومة توفر قدرا من الحماية ضد وحشية الافراد الاكبر الذين يأخذون كل ما يريدون. وتوازن القوى بين الدول يؤمن قدرا من النظام. ورغم هذا تتخذ الدول موقفا عدائيا خشية حرب محتملة. ان دولة الطبيعة الدولية لا تخلق البؤس اليومي الذي يرافق دولة طبيعة الافراد. وبعبارة أخرى فان هوبز يعتقد بأن وجود دول في اطار توازن قوى يخفف من حالة الفوضوية الدولية مما يسمح بوجود شيء من النظام.

ويشير الليبراليون الى وجود قانون واعراف دولية. فمثل هذه القواعد، حتى لو كانت أولية فجة، تضع على عاتق من ينتهكها مسؤولية اثبات شرعية الانتهاك. لتأمل أزمة الخليج عام ١٩٩٠، لقد قال صدام أنه ضم الكويت ليستعيد بذلك محافظة سقرت من العراق ابان الحكم الاستعماري ولكن غالبية ساحقة من دول العالم رأت في عمله انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لأن القانون الدولي يحرم تخطي حدود الدول لهذا السبب. وقد أظهرت القرارات الاثنا عشر، التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، بوضوح أن نظرة صدام الى الوضع تتعارض مع الاعراف الدولية.

صحيح أن القانون والاعراف لم يمنعا صدام من غزو الكويت لكنها جعلت حشد التأييد له أمرا في غاية من الصعوبة وكان لهما دور في انشاء التحالف الذي طرده من الكويت.

ان المؤسسات الدولية، على بدائية تكوينها، توفر قدرا من النظام عن طريق تسهيل الاتصال بين الدول وتشجيعه وشيئا من المرونة في التعامل. وفي مثل هذه الحالة من الاستمرار والاتصال تقريبا لا تعود السياسة الدولية قائمة على مبدأ (أقتل أو تقتل) دائما، كما يدعي الشكوكيون. ان طاقة زعماء الدول واهتمامهم لا ينضببان طوال الوقت على الأمن والبقاء فثمة فضاءات رحبة من التفاعل الإقتصادي والاجتماعي والعسكري تستوعب التعاون (وكذلك الصراعات). ومع أن هناك اختلافات ثقافية حول معنى العدالة فالطروحات - الاخلاقية تجري في السياسة الدولية، والمباديء تعامل باجلال شديد من قبل القانون الدولي.

حتى في ظروف الحرب التي تتسم بالقسوة والتطرف يلعب القانون والاخلاق دورا أحيانا. "فمذهب الحرب العادلة"، الذي نشأ في أيام الكنيسة الأولى ثم أصبح مذهباً دنيوياً بعد القرن السابع عشر، يحرم قتل الناس الأبرياء. وينحدر مبدأ تحريم قتل الأبرياء من الوصية القائلة (لا تقتل). ولكن اذا كانت هذه وصية اخلاقية أساسية فكيف يمكن تبرير أي قتل أصلا؟ يقول دعاة السلام المطلق بوجود عدم جواز قتل انسان انسانا آخر لأي سبب كان. ومع ذلك فان تقليد الحرب العادلة يذهب الى القول انك اذا كنت بمواجهة أحد يريد أن يقتلك وترفض التصرف من باب الدفاع عن النفس فأنت بذلك تجعل الشر يسود. وهكذا يموت الأخيار لأنهم يرفضون الدفاع عن أنفسهم. فاذا كان أحد بمواجهة خطر قتل وشيك فان من سلامة الاخلاق أن يقتل دفاعا عن النفس. انما علينا أن نفرق بين الذين يمكن أن يقتلوا وأولئك الذين لا يمكن أن يقتلوا. مثل ذلك اذا هجم جندي على أحد ببندقيته فهو يمكن أن يقتل في دفاع عن النفس، ولكن لحظة يرمي الجندي ببندقيته ويرفع قائلا: "اني أستسلم" فلا أحد أبدا يملك حق قتله. والحق أن هذا اعتبار مقدس في القانون الدولي وفي القانون العسكري الأمريكي. فالجندي الأمريكي الذي يطلق النار على جندي عدو بعد استسلامه يمكن ان يقدم للمحاكمة بتهمة ارتكاب جريمة قتل. وقد أرسل بعض الضباط الأمريكيان الى السجن لخرقهم هذا القانون في الحرب الفيتنامية. فرغم أن الانتهاك يحصل

في احيان كثيرة فان هناك اعرافاً وقواعد معينة لا يبطل العمل بها في أشد الظروف الدولية استثنائية. والحقيقة ان وجود الحس الاولي بالعدالة في القانون الدولي، الذي لا يلزم به تماما، يكذب دعاوى الشكوكيين بعدم وجود خيارات في حالة الحرب.

يمكننا أن نرفض الشكوكية كليا لأن في السياسة الدولية بعض مجال للأخلاقية. والاخلاقية هنا تتعلق بالخيارات. وتتعدد اشكال الخيارات ذات المعنى تبعا لشروط البقاء. فكلما كان تهديد البقاء أقوى تقلص مجال الخيار الاخلاقي. فحين بدأت الحرب البيلوپونيزية قال الاثينيون ان (من يستحق الثناء حقا هم اولئك الناس، وان كانوا من الطبيعة الانسانية ما يجعلهم يستمتعون بالسلطة والسلطان، يهتمون بالعدالة بأكثر مما يفعله من كان في مثل مركزهم). ان ما يؤسف له فقدان الاثينيين لهذه الحكمة في ما تلا من سني الحرب، لكن هذا يجعلنا لا ننسى أن الحالات التي لا خيار فيها نادرة وان الأمن الوطني والقومي ودرجات التهديد غالبا ما تكون مبهمة. ويحاول الشكوكيون التملص من اطروحة الخيارات الاخلاقية بادعاء النقيض. ألخص ما قلت آنفا بالحكمة القائلة ان (البشر قد لا يحيون بالكلمة وحدها، من لا يحيون بالسيف وحده).

ان كثيرا من الكتاب والقادة، الذين هم واقعيون في تحليلهم الوصفي، شكوكيون بنظرتهم الى القيم في السياسة العالمية. لكن ليس كل الواقعيين شكوكيين تماما، فبعضهم يتفق مع الطرح القائل بأن هناك بعض الالتزامات الاخلاقية، لكنهم يقولون ان النظام يأتي أولا. ان للسلام أسبقية اخلاقية، حتى لو كان سلاما غير عادل. ففوضى الحرب تجعل العدالة صعبة وخاصة في العصر النووي. فخير وسيلة لحفظ النظام هي القوة. مثل ذلك ان الولايات المتحدة اذا شغلت كثيرا بنشر الديمقراطية أو حقوق الإنسان في جميع انحاء العالم فقد تخلق الفوضى التي تعود، فعليا، بالضرر أكثر من النفع على المدى الطويل. ان لدى الواقعيين حجة رصينة، في صميم الموضوع. النظام مهم دوليا، لكنها مسألة درجات. وهناك تناوب بين العدالة والنظام. كم من النظام ضروري قبل الوصول الى نقطة القلق على العدالة؟ مثلا: بعد حملة القمع السوفيتية بجمهورية البلطيق عام ١٩٩٠، التي قتل بعض الناس خلالها، طالب بعض الامريكيين بقطع العلاقات مع الإتحاد السوفيتي. ففي رأي أولئك الناس ان على الامريكيين أن يعبروا عن قيمهم

في الديمقراطية وحقوق الإنسان بسياساتهم الخارجية حتى لو أدى ذلك الى عدم الاستقرار وتوقف محادثات الحد من انتاج الاسلحة. في حين ذهب آخرون الى أن القلق من أجل السلام وحقوق الإنسان مهم، لكن الأهم منه الرقابة على انتاج الاسلحة النووية والتفاوض على معاهدة لتخفيف الاسلحة. في النهاية مضت الحكومة الامريكية في مفاوضات الحد من الاسلحة، لكنها ربطت المساعدات الإقتصادية باحترام حقوق الإنسان. ولطالما طرحت على صعيد السياسة الدولية المسألة بأنها ليست مسألة النظام المطلق مقابل - أو ضد - العدالة، بل هي كيفية تناوب الخيارات في حالات معينة. ان للواقعيين وجهة نظر مشروعة - سليمة - لكنهم يبالغون فيها حين يفترضون أن لا بد من النظام أولاً قبل أية عدالة. ويرى أخلاقيو الدولة أن السياسة الدولية تركز على مجتمع دول بقواعد معينة وان لم تكن تلك القواعد تطاع بصورة تامة دائماً.

أن أهم شكل حكم هو سيادة الدولة والتي تمنع الدول الأخرى من التدخل، عبر الحدود، في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. فعالم الشؤون السياسية (مايكل والز فالستر)، مثلاً، يرى أن الحدود الوطنية لها دلالة - أهمية - أخلاقية لأن الدول تمثل الحقوق المشتركة للأفراد المجتمعين من أجل حياة مشتركة. لذا فإن احترام سيادة دولة ووحدة أراضيها يرتبط باحترام افرادها. آخرون يطرحون رأياً يقول ببساطة أشد ان احترام السيادة هو أفضل سبيل لصيانة النظام، فالاسوار - الأسيجة - الجيدة تعطيك جيراناً جيدين. هذه القواعد لسلك الدولة تنتهك مراراً وتكراراً في الواقع. فقبل عقدين من السنين غزت فييتنام كمبوديا وغزت الصين فييتنام وغزت تنزانيا أوغندا واسرائيل غزت لبنان وغزا الإتحاد السوفيتي افغانستان وغزت الولايات المتحدة غرينادا وبنما وغزا العراق الكويت على سبيل المثال لا الحصر. ان التدخل في شؤون الغير مشكلة مزمنة. في عام ١٩٧٩ أدانت الولايات المتحدة غزو السوفييت لافغانستان بلغة اخلاقية شديدة. فيما اشار السوفييت الى جمهورية الدومينيكان، حيث أرسلت الولايات المتحدة في العام ١٩٦٥ قوة من ٢٥٠٠٠ جندي للحيلولة دون قيام حكومة شيوعية فيها. ان التدخل الامريكي في الدومينيكان لمنع نظام معاد من الوصول الى السلطة في البحر الكاريبي والتدخل السوفيتي في افغانستان لمنع تشكيل حكومة معادية عند حدودهم، حالتان متشابهتان تماماً.

فاذا أردنا العثور على أوجه اختلاف فعلينا ان ننظر الى أبعد من النوايا. فاذا أخذنا الوسائل المستخدمة وجدنا أن أناسا قليلين جدا قتلوا في التدخل الامريكى بجمهورية الدومينيكان. وانسحب الامريكان سريعا من البلاد. أما في حالة افغانستان فقد قتل أناس كثيرون ولبثت القوات السوفيتية في البلد قرابة عشر سنوات. وفي الأونة الأخيرة قارن بعض النقاد بين غزو العراق للكويت وغزو الأمريكان لبنيما. ففي كانون الأول عام ١٩٨٩ أرسلت الولايات المتحدة قوات للاطاحة بحكم الديكتاتور البني (مانوئيل نوربييغا). وفي آب (اغسطس) أرسل العراق قوات الى الكويت للاطاحة بحكم الأمير. وبذلك انتهك كل من الولايات المتحدة والعراق قاعدة عدم التدخل في شؤون الغير. ولكن أعود ثانية فأقول ان هناك اختلافات في الوسائل والنتائج المترتبة. ففي بنما أعاد الامريكان الى السلطة الحكومة الشرعية المنتخبة التي منعها نوربييغا من تولي مسؤولياتها. بينما حاولت الحكومة العراقية في الكويت الحاق البلد بأراضيها وسفكت دماء كثيرة في هذه العملية. هذه الاعتبارات لا تعني أن العملية البنيمة كانت صحيحة كليا. أو مغلوطة كليا، لكننا سنرى في الفصل السادس ان المشاكل غالبا ما تنشأ حين نطبق قواعد بسيطة في مسألة السيادة وعدم التدخل.

الكوزموبوليتانيون لا يرون في السياسة الدولية مجرد مجتمع دول بل مجتمع أفراد. يقولون اننا حين نتحدث عن العدالة فيجب ان نتحدث عن العدالة للفرد. ان الواقعيين يركزون على قضايا الحرب والسلام. ولو ركزوا اهتمامهم على مسائل عدالة التوزيع، أي ما يحصل عليه هذا أو ذاك لكانوا لاحظوا الإتكال الإقتصادي المتبادل في العالم.

فالتدخل الإقتصادي المستمر عبر الحدود يمكن أن ينطوي على اثار مميته. انها مسألة حياة أو موت لو أنك مثلا كنت فلاحا في الفلبين ويموت طفلك من جراء مرض يمكن علاجه وذلك لأن ابن البلد، الذي تخرج من كلية الطب، يعمل الآن في الولايات المتحدة بسبب الرواتب العالية هنا.

ويرى الكوزموبوليتانيون ان الحدود الوطنية لا وزن اخلاقي لها، بل هي مجرد دفاع عن عدم مساواة يجب الغاؤه اذا ما تحدثنا بلغة العدالة التوزيعية. فيرد الواقعيون بأن الخطر في

التناول الكوزموبوليتاني يكمن في احتمال أن يؤدي الى فوضى كبيرة. فالجهود الرامية الى إعادة التوزيع جذريا قد يؤدي الى صدام عنيف لأن الناس لا يتخلون عن ثرواتهم بسهولة. ثمة طرح كوزموبوليتاني أضيّق حدودا يقوم على حقيقة أن للناس ولاءات كثيرة في الغالب - للعائلة والاصدقاء والجيران والأمة وربما لبعض الطوائف الدينية التي تتجاوز حدود البلد الواحد ولبدأ المعاناة الإنسانية المشتركة. فالعديد من الناس يتأثرون لرؤية صورة الاطفال الاثيوبيين الذين تفتك بهم المجاعة وذلك لأن هناك بعض شعور جماعي انساني يتجاوز الانتماءات الوطنية، مهما يكن ضعيفا. فكلنا بشر وبيذكرنا الكوزموبوليتانيون بأن هناك أبعادا توزيعية للعلاقات الدولية يكون حضور الاخلاق فيها قويا في السلم كما في الحرب. فالسياسات يمكن أن تصمم لخدمة الحاجات الإنسانية الأساسية وحقوق الإنسان دون أن تخرب النظام.

أما في المداخل الى الاخلاقية الدولية فان الواقعيين يطرحون نقطة سليمة تقول ان النظام ضروري للعدالة لكنهم يغفلون مسألة المبادلات والتناوب بين النظام والعدالة. ان اخلاقي الدولة، الذين يطرحون صورة مجتمع دول ذي قواعد تعارض التدخل في شؤون الغير يقدمون لنا صورة مؤسساتية للنظام، يبدو أنهم لا يقدمون أجوبة كافية لمسألة أن تكون بعض حالات التدخل مبررة. وأخيرا فإن المنطق الكوزموبوليتاني الذي يركز على مجتمع الأفراد يعكس فهما عميقا لمسألة الكينونة الإنسانية المشتركة لكنه يخاطر وفي هذه الحالة بفتح الطريق امام فوضى كبيرة. ان غالبية الناس تكون مواقف هجينة. فالعلاقات المميزة أقل أهمية من النقطة المركزية وهي أن هناك تبادلات وتناوبا بين هذه المداخل.

ان من الصعب تطبيق "الأخلاقية" في السياسة الدولية بسبب الاختلافات بين السياسات المحلية والدولية. ولكن وجود تعددية في المبادئ لا يعني أن لا مبادئ هناك على الإطلاق ولكن الى أي مدى نمضي في تطبيقها في السياسة الدولية؟ الجواب ان نتحرك بتأن فعندما تقرر الأحكام الأخلاقية كل شيء يمكن أن تثير الأخلاقية شعورا بالنقمة الشديدة. والنقمة الشديدة يمكن أن تقود الى مخاطر جسيمة. على أية حال ليس هناك مسائل أخلاقية بالنسبة لمن يكابد. غير أننا لا نستطيع حقا تجاهل الأخلاق في السياسة الدولية فعلى كل شخص أن يدرس الأحداث ويتخذ

قراراته حول الاحكام والمبادلات. فمهما قدر لمنطق الصراع الدولي من ثبات فانه لا يلغي امكانية وجود خيارات اخلاقية وان تطلب الأمر فهم الظروف الخاصة التي تجعل تلك الخيارات صعبة. صحيح أن معضلات الحرب البيلوبونيزية الاخلاقية والأمنية فريدة، الا أن كثيرا من قضاياها تتكرر في التاريخ. وحين نتتبع العلاقات الدولية نرى، مرة وآخرى، حالة التوتر بين الواقعية والليبرالية، بين الشكوكيين والكوزموبوليتانيين، بين نظام الدول الفوضوي والمنظمات الدولية. وسنعود لتأمل (معضلة السجين) ونستمر في مصارعة مسائل الحرب الاخلاقية الشائكة. ونرى كيف يختلف الممثلون على خشبة المسرح العالمي في معالجة مشكلات زمانهم وكيف تختلف أهدافهم ووسائلهم. وكنت قد ذكرت، في مستهل حديثي أن المتغيرات المعينة، التي تتسم بها السياسة الدولية اليوم، تختلف عن تلك التي كانت في أيام ثوسايديدس. فلم تكن تلك الايام تقتصر على غياب الاسلحة النووية والأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات والكارتلات. ان دراسة الصراع الدولي علم غير دقيق يمزج بين التاريخ والنظرية. واذ نشق طريقنا خلال النظريات وما تطرحه من أمثلة، نحاول أن لانغفل ما تغيير وما ثبت لنفهم على نحو أفضل ماضينا وحاضرنا ونتفحص مخاطر المستقبل الغامضة بدراية.

الفصل الثاني

أصول الصراعات الكبرى في القرن العشرين

الأنظمة الدولية ومستويات التسبب:

غالبا ما تفسر الحرب بلغة الأنظمة الدولية ولكن ما هو النظام الدولي؟ استنادا الى القاموس فالنظام نسق من وحدات متعلقة ببعضها البعض ومن السهل التعرف على العديد من الأنظمة السياسية المحلية بسبب وضوح مؤثراتها المؤسساتية: رئاسة الجمهورية، الوزارات، البرلمان، وما الى ذلك. أما الأنظمة السياسية الدولية فأقل مركزية ووضوحا في معالمها. أن النظام الدولي كائن حي في غياب الأمم المتحدة. فالنظام السياسي الدولي هو نمط علاقات بين الدول.

انما لا تدع الكفاية المؤسساتية للأنظمة السياسية المحلية تخذلك. فهي تنطوي أيضاً على جوانب غير ملموسة مثل مواقف الرأي العام ودور الصحافة وبعض الاعراف الدستورية غير المكتوبة. ان النقطة المهمة بالنسبة لأي نظام هي أن الشكل الكلي أكبر من جملة الأجزاء.

فالأنظمة تستطيع أن تخلق نتائج مترتبة ليست في حساب ممثليه. خذ مثلا نظام السوق في الإقتصاد فكل شركة في سوقها الصحيح تحاول تحقيق الحد الاقصى من الأرباح لكن نظام السوق يخلق المنافسة التي تقلص الأرباح الى درجة (لا ربح - لا خسارة) بما يعود بالفائدة على المستهلك. ان رجل الاعمال لا يعمل من أجل المستهلك لكن نمط السلوك في سوق نموذجية يؤدي الى هذه النتيجة. بعبارة أخرى النظام ينتج النتائج المترتبة التي يمكن أن تكون مخالفة تماما لما يقصده الممثلون في النظام نفسه.

كذلك يستطيع النظام السياسي الدولي أن يقود الى آثار لم يقصدها الممثلون أصلا. مثلا: في عام ١٩١٧، حين جاء البلاشفة للسلطة في روسيا اعتبروا مجمل نظام الدبلوماسية بين الدول سخفا بورجوازيا. كانوا يريدون إلغاء هذا النظام بأكمله فالثورة لا بد لها من توحيد كافة العمال

في العالم والغاء الحدود. وبذلك يحل التضامن البروليتاري العالمي محل نظام التعامل بين الدول. وبالفعل حين تولى (ليون تروتسكي Leon Trotsky) وزارة الخارجية الروسية قال انه كان ينوي اصدار بعض بيانات ثورية للشعوب وبذلك "يسد الثغرة". لكن البلاشفة وجدوا أنفسهم جزءاً من نظام التعامل بين الدول وبدأ هذا يؤثر على سلوكهم. ففي عام ١٩٢٢ وقعت الدولة الشيوعية الجديدة (معاهدة ربالو) مع ألمانيا. وكانت تلك المعاهدة تحالف المنبوذين، البلديين اللذين لم يقبلوا في عضوية العالم الدبلوماسي لما بعد الحرب العالمية الأولى. وفي عام ١٩٣٩ دخل (جوزيف ستالين) في حلف مع العدو الايديولوجي الاكبر (أدولف هتلر) بغية تحويل مطامح الأخير صوب الغرب. وسرعان ما أصبح السلوك السوفيتي مماثلاً لسلوك الممثلين الآخرين في النظام الدولي رغم بياناتهم الأولى وأوهام تروتسكي.

ان توزيع القوة بين الدول في نظام دولي يساعدنا على التنبؤ ببعض أوجه تصرف الدول. فتقليد السياسة الجغرافية يفيد بأن الموقع والقرب أو البعد ينبئان عن كيفية تصرف الدول. فاذا شعرت دولة بأنها مهددة من جارتها فالاحتمال المرجح أنها ستتصرف من منطق الحكمة القائلة: "عدو عدوي صديقي". هذا النمط من التصرف موجود دائماً في الأنظمة الفوضوية. مثل ذلك أن الكاتب الهندي (كاوتيليا Kautilya) ذكر قبل ميلاد المسيح بثلاثة قرون أن ولايات شبه القارة الهندية مالت الى التحالف مع ولايات بعيدة لحماية نفسها مكونة بذلك تشكيلة من التحالفات تشبه رقعة الداما. ولاحظ مكيافيلي نفس السلوك لدى دول المدن في إيطاليا القرن الخامس عشر. وفي أوائل الستينات، حين خرجت دول غربي أفريقيا من فلك الحكم الاستعماري، نشط الحديث عن تضامن أفريقي لكن سرعان ما راحت الدول الجديدة تشكل تحالفات تشبه رقعة الداما التي وصفها (كاوتيليا) في الهند القديمة. فكانت غانا وغينيا ومالي متطرفاً أيديولوجياً في حين كانت السنغال وساحل العاج ونايجيريا تميل الى المحافظة، لكن تلك الدول كانت تعمل أيضاً على تحقيق توازن مع قوة جيرانها. مثال آخر هو النمط الذي تطور في شرقي آسيا بعد الحرب الفيتنامية. في تلك الرقعة، اذا كان لون الإتحاد السوفيتي الاسود فلون الصين الأحمر واذا كانت فيتنام باللون الاسود فكمبوديا باللون الأحمر. كانت رقعة داما

بمعنى الكلمة. ومن السخریات ان انخرطت الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية بسبب نظرية دومينو، حيث يقود سقوط دولة بأيدي الشيوعيين الى سقوط دولة أخرى وهكذا. ولو كانت الولايات المتحدة على قدر أكبر من بعد النظر لكانت أدركت أن الوضع في شرقي آسيا أقرب الى الداما منه الى الدومينو، وكانت وقفت خارج اللعبة. ان نمط رقعة الداما، الذي يقوم على مقولة "عدو عدوي صديقي"، تقليد قديم في السياسة الجغرافية Geopolitics يساعدنا في التوصل الى تنبؤات مفيدة.

مستويات التحليل:

الآنظمة ليست الوسيلة الوحيدة لتفسير ما يحدث في السياسة الدولية. كينيث وولتز KennethWaltz يميز ثلاث مستويات من التسبب، يطلق عليها (صور)، هي: الفرد والدولة والنظام الدولي. ان التفسيرات على الفرد لاتكاد تكفي لأن طبيعة السياسة الدولية في جوهرها تنصرف ضمنيا الى الدولة لا الى الفرد. فالتوكيد المفرط على نوايا الفرد قد يعمي أبصارها عن النتائج غير المحسوبة لأفعال الفرد التي تسببها أنظمة أكبر يتحرك فيها أفراد. لناخذ الوضع الافريقي مثلا فلو ركزنا أنظارنا بدءا على صدق رغبة الزعماء الأفارقة بالوحدة الأفريقية، أي صدق نواياهم، فلا بد أن يفوتنا الانتباه الى أهمية تأثير البنية الفوضوية على تلك الدول الافريقية الجديدة.

هذا لا يعني أن الافراد لايشكلون وزنا بل العكس. السياسيون الاغريقيون أحدثوا اختلافا في الحرب البيلوبونيزية. وصادم حسين كان عاملا خطيرا في حرب الخليج عام ١٩٩١. وخلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ واجه جون كينيدي ونيكيتا خروشوف امكانية قيام حرب نووية وكان القرار النهائي بأيديهما. اما لماذا وجدا نفسيهما في ذلك الوضع العجيب فتلك مسألة لايمكن تفسيرها على مستوى الافراد. ان شيئا كامنا في بنية الوضع هو الذي أوصلهما الى تلك النقطة. كذلك فان معرفة شيء عن شخصية قيصر ألمانيا أو هتلر ضرورية لفهم أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية، لكن ذلك ليس بالتفسير الكافي. وسنلاحظ في ما بعد أن عزل القيصر

الألماني مستشاره - رئيس وزرائه - (أوتو فون بسمارك) عام ١٨٩٠ كان نقطة مؤثرة، لكن هذا لا يعني أن اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت بفعل القيصر في البداية.

ثمة صيغة أخرى للصورة الأولى لا تبحث عن تفسير في خواص الافراد بل في سماتهم - خصائصهم - المشتركة في "الطبيعة البشرية" التي يشترك الأفراد كلهم فيها. لنأخذ مثلا رأي الكالفنية^(١) بالسياسة الدولية الذي يعزو سبب الحرب الى روح الشر الكامنة في كل واحد منا، انه يفسر الحرب بكونها نتيجة نقص في الطبيعة البشرية. لكن هذا التفسير لا يقول لنا لماذا يمضي بعض زعماء الدول الاشرار الى الحرب ولا يفعل ذلك الاشرار الآخرون أو لماذا ينطلق الى الحرب زعماء أخيار ولا يفعل آخرون. أن التفسير على مستوى الطبيعة البشرية لا يمكن أن يعطينا اجابة كافية. ذلك ان النظرية تتبالغ في التنبؤات، بمعنى ان قدرتها على التفسير نسبية. ففي غياب حس التمييز لا يعود هناك تفسير. ان عقربي الساعة المتوقفة يخبراننا عن الوقت بالضبط مرتين في اليوم، لكنهما يضللاننا في أغلب الاوقات.

كما أن المبالغة في التنبؤ تفسد الجهود الرامية الى تفسير السياسة الدولية في مستوى التحليل الثاني، أي طبيعة الدولة أو المجتمع. هناك سؤال مماثل - اذا كان نوع معين من المجتمعات يسبب الحرب، لماذا اذن لا يلجأ بعض المجتمعات السيئة أو الدول السيئة الى الحرب؟ لك ان تستبدل كلمة (سيئة) بما يحلو لك من نعوت (حسن) و(رديء) و(ديمقراطي) و(شيوعي) و(رأسمالي) أو أي نعت آخر. مثلا: بعد الحرب العالمية الأولى كان هناك حماس شديد للاعتقاد القائل بأن انتصار الأنظمة الديمقراطية يعني تقليل فرص الحرب، لكن الذي اتضح أن الأنظمة الديمقراطية يمكن ان تنخرط في الحروب وغالبا ما تفعل ذلك ومثال على ذلك أن أثينا كانت ديمقراطية. أما المنظرون الماركسيون فيقولون ان الحرب لا تلغى الا حين تصبح كل الدول شيوعية - لاحظ الصين والإتحاد السوفيتي أو فيتنام وكمبوديا. ومن هذا يتبين ان طبيعة المجتمع - ديمقراطيا كان أو رأسماليا أو شيوعيا - لا تبين بصورة كافية ان كان مستعدا لدخول حرب أولا.

(١) الكالفنية: مذهب بروتستانتي أنشأه الراهب الفرنسي (جون كالفن) في النصف الأول من القرن السادس عشر.

هناك طرح (سنناقشه في ما بعد) يقول ان الدول الديمقراطية لا تقبل الحروب وفي الحقيقة من الصعب العثور على حالات حاربت فيها الديمقراطيات الليبرالية فيما بينها، مقابل حالات كثيرة حاربت فيها الأنظمة الديمقراطية الآنظمة الاستبدادية. ان سبب هذا الاكتشاف، القائم على الاستقراء، ومدى صموده مستقبلا ليس واضحا لكنه يشير الى احتمال وجود شيء يستحق التحري والاختبار في مستوى التحليل الثاني هذا.

ان بعض التفسيرات يشمل غالبا التفاعل بين مستويي التفاعل الثاني (الدولة أو المجتمع) والثالث (النظام الدولي). ولكن أي أثنين أهم: النظام أم طبيعة الدول في النظام؟ ان تحليلا على مستوى النظام هو تفسير ناتج عن اطلالة من الخارج - أي ملاحظة الطريقة التي يقيد النظام الدول بها. أما المستوى الثاني فهو تفسير من الداخل للخارج - يبين المحصلة النهائية بواسطة ما يحصل داخل الدول.

و لما كنا نحتاج في الغالب الى معلومات عن مستويي التحليل فمن أين نبدأ؟ القاعدة الأفضل ان نبدأ من أبسط مدخل. اذا كان التفسير البسيط وافيا بالغرض فذلك أفضل. ويطلق على هذه الطريقة عبارة "قاعدة الإقتصاد" أو "شفرة أوكام" تيمننا بأسم فيلسوف القرن الرابع عشر (وليام أوف أوكام)، الذي خرج باجتهد يقول أن الشروح والتفسيرات الجيدة تحذف التفاصيل غيرالضرورية. ان مبدأ الإقتصاد - أي القدرة على أيضاً الكثير بأقل كلمات - هو أحد المعايير التي نقيس بها مدى كفاية النظريات. كذلك نحن مهتمون بمدى النظرية (أي كم تغطي من السلوك) وجدارتها التفسيرية (كم من الحالات المعلقة أو الخارجة عن القياس تفسر). ورغم ذلك فمبدأ الإقتصاد يقترح نقطة بدء ولما كانت التفسيرات النظامية تميل الى البساطة فانها تعطينا نقطة بدء جيدة. فان تأكد أنها غير وافية بالغرض فيمكننا حينئذ أن نتأمل وحدات النظام ونضيف اليها التعقيد الى أن نصل الى الكفاية المطلوبة والمعقولة.

الأنظمة: البنيوية وعملية التكوين

الى أي مدى يجب أن يكون التفسير النظامي - نسبة الى النظام لا الانتظام - بسيطاً أو معقداً؟ البعض مثل (كينيث وولتز Waltz) يدعو الى منتهى الإقتصاد ويركز على البنية فقط ولكن آخرين مثل (ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann) يرون ان مبدأ وولتز لا يقدم من التفسير الا القليل. ونحن يمكن أن نفهم هذا الخلاف عن طريق التمييز بين جانبيين للأنظمة: البنية وعملية التكوين. ان بنية النظام تشير الى توزيعه السلطة. فيما تشير عملية التكوين الى انماط وانواع التفاعل الداخلي بين وحداته. ومن الواضح ان البنية وعملية التكوين يؤثران احدهما على الآخر وقد يختلفان من حيث طول مدة اختبارهما، لكن البنية أشد أساسية وأبطأ في التغيير من عملية التكوين.

ويشخص الإقتصاديون ملامح بنية السوق من خلال مجرى تركيز قوة البيع. فلاحتمار يملك قوة بيع كبيرة. واحتمار الاثنيين يملك قوتين واحتمار القلة عدة قوى بيع كبيرة. وفي السوق النموذجية تنتشر قوة البيع بدرجة واسعة.

لنعد الى المثال الإقتصادي السابق: رجال الاعمال الذين يحاولون تحقيق أقصى الارباح في سوق نموذجية يجدون محاولاتهم تصب في مصلحة المستهلك، لكن النتيجة تعتمد على بنية نظام السوق. فان كان السوق احتكار فرد أو احتكار قلة جاءت النتيجة مختلفة تماماً فالبايع الكبير - المحتكر - يستطيع زيادة أرباحه بتحديد الإنتاج لرفع الاسعار. وهكذا حين تكون بنية النظام معروفة يكون الإقتصاديون أقدر على التنبؤ بحركة السوق والمؤهلين للربح.

الشيء نفسه يفعله المحللون السياسيون، فهم ينظرون الى بنية النظام الدولي ليتنبؤوا بسلوك الدول ونزوحها الى الحرب. فالأنظمة أحادية القطب تتجه الى التآكل بينما الدول تحاول صيانة استقلالها من خلال إيجاد توازن قوى مع الدولة المتسلطة أو ارتفاع نجم دولة الى حد تحدي الدولة المتزعمة في نهاية الأمر. أما في أنظمة الأقطاب المتعددة فان الدول تلجأ الى التحالفات لتحقيق التوازن، لكن التحالفات تكون مرنة وقد تحدث حروب لكنها محدودة النطاق نسبياً ولكن في الأنظمة ثنائية الأقطاب تصبح التحالفات أشد صلابة. بما يسهم في زيادة احتمال اندلاع

صراعات واسعة، وربما حرب عالمية. ويقول بعض المحللين ان "الآنظمة ثنائية الاقطاب" تتآكل أو تنفجر وقد حدث هذا في الحرب البيلوبونيزية حين شددت أثينا وسبارطة قبضتهما على تحالفاتهما وصح هذا أيضاً قبل عام ١٩١٤ حين أفضى توازن القوى الأوروبي متعدد الاقطاب، تدريجياً، الى نظام تحالف كتلتين قويتين لا يتمتعان بأية مرونة. لكن التنبؤات المبنية على المواجهة بين تعددية الاقطاب وثنائية الاقطاب تواجه خروجاً كبيراً عن القياس بعد عام ١٩٤٥. فخلال الحرب الباردة صار العالم ثنائي الاقطاب بلاعبين اثنين كبيرين: الولايات المتحدة (وحلفاؤها) والإتحاد السوفيتي (وحلفاؤها). ومع ذلك لم تكن هناك حرب مركزية شاملة. بعض الناس يقول ان الاسلحة النووية جعلت منظور الحرب العالمية مرعباً وهكذا نجد بنية النظام الدولي تقدم لنا تفسيراً لكنها لا تفسر كل شيء بنفسها.

وتتعلم أكثر اذا تجاوزنا بنية النظام الى معاينة عملية تكوينه ونمط التفاعل بين الدول. ان التمييز بين البنية وعملية التكوين في أي زمن يمكن ان نصوره باستعارة صورة لعبة بوكر، فبنية لعبة البوكر هي في توزيع القوة، أي كم عدد الفيشات لدى كل لاعب وكم عدد الاوراق القوية التي طرحت في اللعبة. أما آلية التكوين فهي كيفية جريان اللعبة (أي هل اللاعب خداع جيد؟ هل يتقيد بقواعد اللعب؟ واذا خدع فهل يكتشف؟)، وأنواع التفاعل بين اللاعبين. ان عملية تكوين نظام دولي تقرها ثلاثة اشياء:

– بنية النظام (البنية ثنائية الأقطاب تميل باتجاه انتاج عمليات تكوين اقل مرونة)

– المحفزات والامكانات التي تملكها الدولة للتعاون بسبب الاعتماد الإقتصادي المتبادل

والمؤسسات الدولية.

– ان كانت الدول ثورية او معتدلة بأهدافها وأدواتها.

الأهداف والأدوات الثورية والمعتدلة:

كيف تؤثر أهداف الدولة في عمليات التكوين الدولية؟ الأنظمة غالباً لها بعض القواعد والممارسات الأساسية. ويمكن للدول أن تتحدى هذه القواعد والممارسات أو تقبلها. والنظام الدولي يمكن أن يمر بعملية تكوين مستقرة أو ثورية تبعاً لأهداف الدول الكبرى. ففي القرن الثامن عشر مثلاً، كانت قاعدة اللعبة الأساسية هي شرعية الدولة الملكية - الحق الإلهي للحكام - والمحافظة على توازن القوى بين هذه الأنظمة الملكية. وقد أشارت (معاهدة أترخت) لعام 1713 صراحة إلى أهمية توازن القوى. لقد وقع الكثير من الحروب الصغيرة لكن قلة منها اربكت النظام. تأمل مسألة (فريدريك الكبير)، ملك بروسيا والطريقة التي عامل بها (ماريا تيريزا MariaTheresa) امبراطورة النمسا. ففي عام 1740 قرر فريدريك المطالبة بـ(سيليشيا)، المقاطعة العائدة لامبراطورية النمسا، لم تكن لفريدريك قضية ثورية عظيمة بل مجرد رغبة بالعظمة، فلم يحاول تأجيج ثورة شعبية ضد ماريا تيريزا بتحريض أبناء سيليشيا على الاطاحة بالحاكمة النمساوية المطلقة والناطقة بالألمانية. علماً بأن فريدريك نفسه كان حاكماً مطلقاً في برلين - يتكلم الألمانية وأخذ سيليشيا لأنه أرادها، إلا أنه حرص على أن لا يفعل أي شيء آخر من شأنه أن يضر بالنمسا أو يخل بمبدأ شرعية الأنظمة الملكية.

قارن هذا بالثورة الفرنسية التي جاءت بعد أربعين سنة، حين ساد في فرنسا رأي يقول بوجود إرسال جميع الملوك إلى المشنقة أو المقصلة ويكون الشعب مصدر السلطات. وقام نابليون بنشر مبدأ سيادة الشعب هذا في جميع أنحاء أوروبا. وكانت الحروب النابليونية تحدياً كبيراً لقواعد اللعبة وتوازن القوى في آن واحد. وإذا بعملية التكوين المعتدلة وميزان القوى المستقر اللذين اتسم بهما نظام أواسط القرن ينقلبان إلى عملية ثورية وميزان قوى مضطرب في نهاية القرن.

تستطيع الدول تغيير وسائلها بالإضافة إلى تغييرها الأهداف. كما أن طبيعة عملية تكوين النظام تتأثر بطبيعة الأدوات التي تستعملها الدول، فالأدوات المختلفة يمكن أن تكون لها تأثيرات باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار. إن بعض الأدوات يتغير بفعل التكنولوجيا. مثال على ذلك أن تطور أسلحة جديدة كالدفع الرشاش جعل الحرب العالمية الأولى مواجهة دموية،

ويمكن ان تتغير الوسائل أيضاً بسبب تنظيم اجتماعي جديد، ففي القرن الثامن عشر لم يكن فريدريك الكبير محدود الاهداف بل ومحدود الوسائل. فقد كان لديه جيش من المرتزقة بولاءات محدودة وامكانات سوقية - تعبوية - ضعيفة. وكانت جيوش القرن الثامن عشر عموماً تقاتل في فصل الصيف حين يسهل توفير الطعام أو حين تكون خزينة الدولة قد عمرت بالذهب لتدفع رواتب الجند الذين يأتون عادة من الطبقات الفقيرة في المجتمع وحين ينضب الطعام والمال يهجر الجند الحكومة. وقد غيرت الثورة الفرنسية التنظيم الاجتماعي للحرب الى الشكل الذي يطلق عليه الفرنسيون *Levee en Masse* أو ما نطلق عليه التجنيد " بالقرعة ". فكان المواطنون يعبأون للدفاع عن الوطن الام من خلال شعور بأن على الجميع ان يساهموا. فلم تعد الحرب مواجهة بين بضعة آلاف من المرتزقة يتقاتلون بعيداً عن الناس وصارت الحرب تشمل الجميع. وهذا الانخراط الواسع النطاق والدعم الجماهيري أكتسح تشكيلات المشاة المرتزقة القديمة، كما ساعد تغير الوسائل المتوفرة لدى الدول في تغيير عملية تكوين نظام القرن الثامن عشر الدولي.

بنية وعملية تكوين نظام القرن التاسع عشر الدولي:

هذه التمييزات تساعدنا على فهم أصول صراعات القرن العشرين الكبرى التي تعود الى القرن التاسع عشر، اذا اعتمدنا قاعدة الإقتصاد فعلياً أولاً ان نبحث عن تفسير بنيوي بسيط ان كنا نريد تفسير ما حدث على مدى القرن التاسع عشر.

في بداية القرن حاول نابليون خلق سيادة فرنسية على أوروبا لكنه فشل في ذلك، فقد دفعت جهوده الدول الأخرى الى تحالف أدى الى هزيمة فرنسا في نهاية الأمر. ولكن بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥ أعاد مؤتمر فيينا نظام الاقطاب المتعددة القديم ليضم خمس دول كبرى توازن الواحدة الأخرى. لقد غيرت فرنسا النظام طوال عشرين عاماً وهددت بتغيير بنيته ولكنها فشلت في النهاية في تحويل بنية نظام التفاعل الدولي الأوروبي الى احادي القطب.

يرى البنيويون ان التغيير الكبير جاء مع توحيد ألمانيا في عام ١٨٧٠. لقد بقي نظام القرن التاسع عشر متعدد الاقطاب لكن تغييراً كبيراً حصل في توزيع القوى بوسط أوروبا. قبل ذلك

التاريخ كانت ألمانيا تضم ٣٧ دولة وساحة للسياسة الدولية يتدخل فيها الآخر ون. وبعد عام ١٨٧٠ أصبحت ألمانيا دولة موحدة. وعدا ذلك فهي تحتل وسط أوروبا مما له تأثير جغروسياسي كبير. فهل ألمانيا الموحدة، من وجهة نظر بنيوية، قوية جدا أو ضعيفة جدا؟ فإذا كانت قوية بما يكفي لأن تدافع عن نفسها ضد روسيا وفرنسا في الوقت نفسه، فإنها قوية أيضاً بما يكفي لأن تهزم أيا من روسيا أو فرنسا على انفراد. ولو لم تكن ألمانيا قوية بما يجعلها تستطيع دحر روسيا وفرنسا في آن واحد لبدت ضعيفة بما يكفي لجعل الروس والفرنسيين يجمعون قواتهم معا لغزوها.

لكن ألمانيا الموحدة الجديدة في قلب أوروبا لم تخلق حالة عدم الاستقرار بفضل ألمعية مستشارها الأول (أوتو فون بسمارك) فمنذ عام ١٨٧٠ الى عام ١٨٩٠ استطاع بسمارك ببراعته الدبلوماسية النجاح في تهدئة الاحساس بالتهديد لدى جيرانه، مؤجلا بذلك ظهور تأثيرات هذا التغيير البنيوي الكبير على عملية التكوين السياسي للنظام. لكن خلفاء بسمارك لم يكونوا يمثل هذه الحنكة الدبلوماسية. فمنذ عام ١٨٩٠ وصاعدا زاد تصلب انظمة التحالف الأوروبية فاستقطبت ألمانيا تحالفا فيما استقطبت روسيا وفرنسا تحالفا آخر. وازدادت الثنائية القطبية للاحلاف تصلبا وشدة لتصل أخيرا نقطة الانفجار في عام ١٩١٤.

ان في هذا التفسير البنيوي، لتغيرات القرن التاسع عشر، قدرا قويا من الحقيقة، وان لم يكن تفسيرا وافيا بحد ذاته. فهو لا يتعرض لدور شخص مثل بسمارك ولا يقول لنا لماذا سمحت الدول الأوروبية بتوحيد ألمانيا أصلا. لماذا لم تحاول الدول المجاورة لألمانيا منع هذا التوحيد؟ اذا كانت بريطانيا وفرنسا شهدتا ظهور هذا التحدي فلماذا لم يوقفا ظهوره في الوقت المناسب؟ يجب الاستنجاد بالاستقراء والسياسات المحلية للاجابة على هذه الاسئلة. فالتفسير البنيوي لا يقدم الجواب الشافي لسؤال اساسي هو لماذا استغرق تطور الاحلاف ثنائية الاقطاب ثلاثين سنة؟ ولا يأخذ بعين الاعتبار امكانية ظهور دور القيادة الخطير. لو لم يخرج القيصر بسمارك عام ١٨٩٠ أو لو حافظ خلفاؤه على تحالفهم الثمين مع روسيا (التي كانت تشارك الالمان آيديولوجية الملكية المطلقة) فربما كانوا تجنبوا تطور ثنائية الاقطاب. ولو لم يتحد خلفاء بسمارك بريطانيا في

سباق تسلح بحري لكانوا تجنبوا دور بريطانيا في الصراع. صحيح ان التفسير البنيوي للتغيرات في نظام القرن التاسع عشر يقدم الكثير الا انه قدرى النزعة الى حد كبير فهو يلغي دور الاختيار البشري ويجعل الحرب العالمية الاولى تبدو في عام ١٨٧٠ حتمية الوقوع وانه يقدم نقطة بدء لكنه لا يعطينا تحليلا كافيا.

كذلك نحتاج لأن نأخذ في حسابنا التغييرات في عملية التكوين، أو نمط العلاقات في نظام القرن التاسع عشر. هناك نجد تغييرا في اهداف الدول وادواتها حفز المبادرات الى التعاون. فقد قويت آيدولوجية الديمقراطية والقومية على امتداد القرن التاسع عشر وكان لها تأثير كبير على أهداف الدول. فلم تعد الدولة والحاكم وجهين لحقيقة واحدة. ولم تعد مقولة لويس الرابع عشر المشهورة: "أنا الدولة" نافذة المفعول. وفي القرن الثامن عشر كان فريدريك يتصرف في بروسيا كما يحلو له. فما كان هناك وزراء أو برلمانيون منتخبون يكبحون جماحه. وقد أضافت الدعوة الى الديمقراطية تأثيرات داخلية أوسع الى ما في السياسة الدولية من تعقيد. فقد حمل نابليون الأفكار الجديدة عبر أوروبا متحديا وغرس بذرة القومية في بلدان أخرى. قد تكون الحروب النابليونية اخفقت في تغيير "بنية" السياسة الأوروبية لكنها أحدثت بالتأكيد تغييرات عميقة في "عملية التكوين". صحيح ان الامير النمساوي (مترنيخ) ونظراؤه نجحوا في اسعادة النظام القديم في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ولكن كانت خلف واجهة الاستقرار قوى قومية وديمقراطية بركانية انفجرت في ثورات عام ١٨٤٨.

مع تقدم السنين أدى التحدي القومي لشرعية الحكم الملكي الى قيام بعض الاحلاف الغربية التي خرجت على توازن القوى الكلاسيكي. ففي عام ١٨٦٦، مثلا، تقاعست فرنسا عن دعم النمسا حين هاجمتها بروسيا وهذا خطأ طويل المدى من وجهة النظر البنيوية. كانت فرنسا تعارض اضهاد النمسا للروح القومية في الجزء الذي تحتله من إيطاليا. وقد لعب بسمارك على وتر الحس القومي لدى الدويلات الألمانية لتوحيد ألمانيا تحت قيادة بروسيا. لكن الروح القومية تحولت الى عائق في طريق التقدم مستقبلا. فحين استولى بسمارك على الالزاس واللورين من فرنسا في حرب السبعين أثار ضغينة قومية لدى الفرنسيين حالت دون تحالف فرنسا وألمانيا في

المستقبل. لقد غيرت الآيديولوجيات الجديدة أهداف الدول وجعلت تكوين السياسة الدولية أقل اعتدالا من ذي قبل.

كذلك تغيرت الوسائل، فاستخدام التكنولوجيا الصناعية الجديدة للاغراض العسكرية أنتج أسلحة حرب جبارة. وبدأت جدولة حركة القطارات والقدرة على تعبئة اعداد كبيرة من الجند لأول مرة تلعب دورا رئيسيا في الحرب عند منتصف القرن. وقرب نهاية القرن جاءت المدافع الرشاشة والخنادق لتجعل فكرة الحروب القصيرة العنيفة المحدودة، التي اعتمدها بسمارك بنجاح في الستينات، تبعث على الضحك. ان كلا من البنية وعملية التكوين تساعدان على تفسير التغيرات التي طرأت على النظام الدولي الأوروبي في القرن التاسع عشر وجذور الحرب العالمية الاولى. لقد بدأنا بالبنية لأنها أبسط لكن الالتفات الى عملية التكوين يذكرنا بوجود عدم اغفال التغيرات الاجتماعية.

ذيول حديثة:

عاد ما يدعى المشكلة الألمانية منذ القرن التاسع عشر الى الظهور أثناء المداولات التي جرت لدى توحيد ألمانيا الشرقية والغربية عام ١٩٩٠. في البدء قال (ادوارد شيفرنادزة) وزير الخارجية السوفيتي يومذاك ان إعادة توحيد ألمانيا سيحل كثيرا بميزان القوى الأوروبي. وسئل الرسميون مرة أخرى: "كم دولة تتكلم الألمانية متناغمة مع الاستقرار الأوروبي؟" لقد اختلفت الاجوبة على مر السنين. لقد راينا في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ ان هناك ٣٧ دولة - أو دويلة - تتكلم الألمانية. بسمارك شعر بوجود وجود دولتين لا واحدة. لم يكن يريد ادراج النمساويين في امبراطوريته الألمانية الجديدة خشية ان يضغطوا للسيطرة البروسية على الدولة الجديدة. هتلر أجاب بغير هذا: دولة واحدة وتكون قلب امبراطورية عالمية. وبذلك جر البشرية الى حرب عالمية ثانية. وفي عام ١٩٤٥ قرر الحلفاء المنتصرون ان تكون هناك ثلاث دول: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية والنمسا. وهذا يذكرنا دائما بنكتة قالها رجل فرنسي في نهاية الحرب العالمية الثانية: حين سئل كم ألمانيا يجب ان تكون هناك أجاب: "انا أحب ألمانيا كثيرا وكلما زاد العدد كان أفضل".

لقد أنهى تدهور السلطة السوفيتية في أوروبا الشرقية البنية ثنائية الاقطاب لسياسة ما بعد الحرب، الامر الذي اتاح امكانية إعادة توحيد ألمانيا. لكن إعادة التوحيد خلقت دواعي قلق جديدة مبعثها وجود ثمانين مليون شخص يملكون أقوى بنية إقتصادية في قلب أوروبا. هل سيسعى الألمان الى دور جديد؟ هل سيخططون ثانية لملتفتين الى جهة الشرق ثم نحو الغرب؟ هل سينجرون صوب البلدان التي تقع الى الشرق منهم حيث كان النفوذ الألماني قويا دائما؟ يقول (جون ميرشيمر John Mearsheimer) استاذ العلوم السياسية في جامعة شيكاغو، ان الجواب هو "لنعد الى المستقبل". لقد اعتمد التحليل الواقعي البنيوي ليصل الى استنتاجات متشائمة تقول ان المستقبل سيكون كالماضي لأن بنية الوضع تشبه ما كانت عليه في الماضي.

لكن الاشياء تغيرت بثلاثة اشكال، فعلى المستوى البنيوي نجد الولايات المتحدة منخرطة في الشؤون الأوروبية. ثم ان الولايات المتحدة تبلغ اربعة اضعاف حجم ألمانيا الموحدة تقريبا. البنيويون يخشون ان لا يبقى الامريكان على انخراطهم. فقد يتحولون الى انعزاليين، بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعودون الى بلدهم. ولكن هناك تغيرات أخرى أيضاً. فقد تغيرت عملية تكوين السياسة الدولية في أوروبا تغيرا كبيرا جدا بنشوء وتطور مؤسسات جديدة. فالإتحاد الأوروبي يوحد ألمانيا ودول أوروبية أخرى بطريقة لم يسبق لها نظير. التغيير الثالث ليس على مستوى النظام بل على مستوى الدولة، فسياسة ألمانيا الداخلية تمثل اكثر من أربعين سنة من الديمقراطية وان ألمانيا التي سببت متاعب بوسط أوروبا في الاعوام ١٨٧٠ و١٩١٤ و١٩٣٩ لم تكن ديمقراطية. ترى أي من هذين التفسيرين: البنيوي او التكويني او الداخلي هو الذي يقدم أفضل تنبؤ بمستقبل أوروبا؟

السياسة الداخلية والسياسة الخارجية:

ان الواقعية التي تعتمد الى حد كبير على المستوى النظامي من التحليل تقول ان الدول تتصرف بنفس الطريقة بسبب النظام الدولي. فموقع دولة ما من النظام يجعلها تتصرف بطريقة مماثلة فالمواقع المماثلة تؤدي الى تصرفات مماثلة حيث ان الدول الكبيرة تتصرف بشكل والصغيرة بشكل آخر لكن هذا لا يكفي. فما دام مستوى تحليل النظام المقتصد لا يفي بالغرض غالبا فعلى

عندئذ ان نرى ما يحصل داخل وحدات النظام نفسها. لا يختلف اثنان على أهمية السياسة الداخلية فالحرب البيلوبونيزية بدأت من صراع داخلي بين الاوليغاركيين والديمقراطيين بمدينة ايبيدامنوس. وقد كان للديمقراطية المخنوقة في ألمانيا وسياسة الامبراطورية النمساوية- المجرية الداخلية دور كبير في اندلاع الحرب العالمية الاولى. ولكي نفهم كيف انتهت الحرب الباردة فعلينا ان ننصرف بانظارنا الى فشل الإقتصاد القائم على التخطيط المركزي في الإتحاد السوفيتي. من السهل ايجاد أمثلة على أهمية السياسة الداخلية لكن هل يمكننا ان نتكلم عنها بلغة التعميم؟ وهل هناك ما نضيفه بعدما قلنا ان السياسة الداخلية مهمة؟

ان نظريتي الماركسية والليبرالية ترتكزان الى حد كبير على مستوى التحليل الثاني وعلى افتراض ان الدول تتصرف بنفس الطريقة اذا كانت لها مجتمعات داخلية متشابهة. اذا اردت ان تتنبأ بما تكون عليه سياسة خارجية فانظر الى تنظيم الدولة الداخلي. ان الماركسيين يعتبرون الرأسمالية مصدر الحرب. ورأى لينين ان رأس المال الاحتكاري يحتاج الى الحرب: "أو ان التحالفات في ما بين الامبرياليين لا تزيد ابدأ على كونها فترات هدنة بين الحروب". وسنلاحظ في ما بعد ان الماركسية لم تقم بعمل بارع بتفسيرها أسباب اندلاع الحرب العالمية الاولى ولم تلائم تماما تجربة النصف الثاني من هذا القرن. فقد انخرطت الدول الشيوعية، مثل الإتحاد السوفيتي والصين وفيتنام بصراعات في ما بينها، بينما ارتبطت الدول الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان بعلاقات سلمية واحلاف إقتصادية. فالقول بأن الرأسمالية تسبب الحروب لا يجد له سندا قويا في التجربة التاريخية.

ان الليبرالية الكلاسيكية التي سيطرت على الفكر البريطاني والأمريكي في القرن التاسع عشر وصلت الى الاستنتاج المعاكس أي ان الدول الرأسمالية تميل الى العيش بسلام لأن الحرب تضر بالتجارة، فالرفاه الإقتصادي والاجتماعي يأتي بالتجارة لا بالحرب. فاذا كنا مهتمين بزيادة ثروتنا وتحسين وضع مواطنينا فالسلام هو الأفضل. في عام ١٨٤٠ عبر الليبرالي البريطاني (ريتشارد كوبدن Richard Cobden) بطريقة جيدة عن النظرة الكلاسيكية حين

قال: "يمكننا ان نبعد العالم عن الحرب الفعلية وانا واثق من ان العالم سيفعل هذا من خلال التجارة".

كانت النظرة الليبرالية طاغية غداة الحرب العالمية الاولى. فكتبت كتب كثيرة، بضمنها دراسة رائعة بقلم نورمان أنجل Norman Angel ان الحرب مستبعدة لأنها غدت باهظة التكاليف، فاذا أردنا ان نكون صورة عن نمط التفكير الليبرالي الكلاسيكي غداة الحرب العالمية الثانية فما علينا سوى ان ننظر الى محسنني تلك الحقبة. فقد أسس (آندرو كارنيجي Carnegi) ملك صناعة الصلب "صندوق كارنيجي للسلام الدولي" عام ١٩١٠. كان كارنيجي قلقا على مصير الاموال التي رصدها لهذه المؤسسة اذا ما انهار السلام فوضع بندا في وصيته يعالج هذه المسألة. ولم يشأ (ادوارد جن)، الناشر من مدينة بوسطن، ان ينفرد كارنيجي بخدمة السلام فأسس "مؤسسة السلام العالمية" لخدمة الغرض نفسه. وقلق (ادوارد جن) هو الآخر على مصير ربح الاموال بعد اقرار السلام فخصصها لانشاء دور سكن قليلة التكاليف لاسكان النساء العاملات الشابات.

و جاءت الحرب العالمية الاولى لتتشوه هذه النظرة الليبرالية، فلم تنفع الاتصالات بين الصيرافة والارستقراطيين عبر الحدود ولا عقود العمال المتبادلة بين الدول في منع الدول الأوروبية من المضي في الحرب ضد بعضها البعض. ولم تجد التحليلات الاحصائية أية علاقة قوية بين انخراط الدول في الحرب وكونها دولا رأسمالية أو ديمقراطية. ان النظريتين الماركسية والليبرالية الكلاسيكيتين متعارضتان في مسألة العلاقة بين الحرب والرأسمالية لكنهما متفقتان في صحة البحث عن اسباب الحرب في السياسة الداخلية وبخاصة في طبيعة النظام الإقتصادي.

الليبرالية الجديدة:

ان قيام الحربين العالميتين وفشل الأمن الجماعي في فترة ما بين الحربين جاء في غير صالح النظريات الليبرالية. فأنطبع اكثر ما كتب عن السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بطابع الواقعية. غير ان أواخر الستينات والسبعينات شهدت، مع ازدياد الإتكال الإقتصادي المتبادل، عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية. هناك ثلاثة قنوات للتفكير الليبرالي الجديد: إقتصادية

واجتماعية وسياسية. ويضم القناة السياسي جزئين: احدهما يتعلق بالمؤسسات والآخر بالديمقراطية.

تركز القناة الاقتصادية بشدة على التجارة. فيذهب الليبراليون الجدد الى ان التجارة مهمة لا من حيث انها تمنع الدول من اللجوء الى الحرب بل لأنها تجعل الدول تتبين وتحدد مصالحها بالطريقة التي تجعل الحرب في نظرها أقل أهمية. فالتجارة تقدم للدولة طريقا لتغيير وضعها من خلال النمو الإقتصادي لا عن طريق الفتوحات العسكرية. ويشير (ريتشارد روزكرانس) الى النموذج الياباني، ففي الثلاثينات شعرت اليابان ان طريقها الوحيد للوصول الى الاسواق هو خلق نطاق رفاه مشترك في شرق أسويي "يتطلب التغلب عسكريا على دول الجوار والزامها بالتجارة مع اليابان". في عام ١٩٣٩ خرج (يوجين ستانلي) باجتهد ان جانبا من سلوك اليابان في الثلاثينات يجد تفسيره في سياسة الحماية الاقتصادية في تلك الفترة. وفي هذا يرى ستانلي ان اقامة اسوار اقتصادية على امتداد الحدود السياسية يجعل امتلاك الاراضي متزامنا مع الفرصة الاقتصادية. والحل الافضل لتجنب الحرب هو السعي للنمو الإقتصادي في اطار نظام تجارة مفتوح بعيد عن الفتوحات العسكرية. لقد رفعت اليابان مركزها في العالم اليوم بنجاح من خلال التجارة بعكس ما سعت اليه في الثلاثينات، وارتفعت حصة اليابان من الإنتاج العالمي من ٥٪ في عام ١٩٦٠ الى ١٥٪ في عام ١٩٩٠ لتصبح ثاني أقوى دول العالم إقتصاديا.

و يرد الواقعيون بأن اليابان ما كانت لتحقق هذا النمو الإقتصادي المدهش لولا ان هناك من وفر لها الأمن ونقصد بها الحماية الامريكية لليابان بعد الحرب العالمية الثانية. والحق ان اليابان اعتمدت على الولايات المتحدة في ضمان أمنها ازاء جيرانها النوويين الكبار، الإتحاد السوفيتي والصين. ويتنبأ بعض الواقعيين ان الولايات المتحدة، بعد زوال الإتحاد السوفيتي، ستسحب وجودها الأمني من شرقي آسيا وستضع حواجز بوجه التجارة اليابانية وستبني اليابان قوتها العسكرية وينتهي الأمر بصدام بين اليابان والولايات المتحدة كما تقول نظريات الانتقال الى السيطرة. ومن جهتهم يرد الليبراليون، بأن اليابان تنتهج سياسة داخلية تختلف اختلافا كبيرا عن سياستها في الثلاثينات. انها مجتمع غير ميال للقتال. وأشد السهون اجتذابا للناس هي

التجارة لا العسكرية. وحجتهم في ذلك ان الواقعيين لا يولون السياسة الداخلية ولا الطريقة التي تغيرت بها اليابان نتيجة الفرص الإقتصادية اهتماما كافيا. ويقول الليبراليون الجدد ان التجارة قد لا تمنع الحرب لكنها تؤدي الى تغييرات في كيفية نظر الدول الى فرصها الإقتصادية وهذا بدوره قد يؤدي الى نشوء بنية اجتماعية أقل ميلا للحرب.

الشكل الثاني من الليبرالية الجديدة اجتماعي. فهي ترى ان تواصل الاشخاص يقلل الصراع عبر زيادة التفاهم. ومثل هذه الصلات بين الناس تجري على مستويات كثيرة، كالطلبة ورجال الأعمال والسواح ونقل الاموال والثقافة المشتركة، فمن شأن هذه الصلات ان تجعل الناس أقل شعورا بالغرابة وأقل كراهية. وهذا بدوره يقلل من الميل للاقتتال. لقد كان مسؤولو النقابات العمالية على اتصال واسع في ما بينهم عام ١٩١٤ لكن ذلك لم يمنعهم من قتل بعضهم بعضا حالما لبسوا البدلات العسكرية. من الواضح ان الرأي القائل بأن الصلات الاجتماعية تغذي التفاهم وتمنع الحرب على قدر كبير من السذاجة ومع ذلك فهو قد يسهم قليلا في خلق التفاهم. ان أوروبا الغربية تختلف اليوم كثيرا عما كانت عليه عام ١٩١٤. فثمة اتصالات مستمرة عبر الحدود الدولية في أوروبا ومؤلفو الكتب المدرسية يكرسون جانبا طيبا من اهتمامهم للقوميات الأخرى. وقد اصبحت صورة الأوروبي الآخر مختلفة كثيرا عما كانت عليه عام ١٩١٤. وتشير نتائج الاستطلاعات الى ان احساسا بهوية أوروبية يؤثر في ما يريده ابناء هذا البلد الديمقراطي او ذلك من وزارة خارجيتهم، وتجدر الاشارة هنا الى رد الفعل الفرنسي لإعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠. كان هناك خيط من الشك والقلق لدى خبراء السياسة الخارجية، لكن استطلاعات الرأي العام أظهرت ان غالبية الفرنسيين رحبت بإعادة توحيد ألمانيا. ان مثل هذه المواقف تختلف اختلافا حادا عن آب (أغسطس) ١٩١٤. ان الصلات الاجتماعية وحدها لا تكفي والأرجح أنها تزداد تأثيرا حين تمر عبر مؤسسات.

الشكل الثالث من الليبرالية الجديدة يؤكد على دور المؤسسات، اذن لماذا تشكل المؤسسات الدولية أهمية في هذا الموضوع؟ لأنها تهيء الاطار الذي يعطي للتوقعات شكلا، فهي تتيح للناس الاعتقاد بأنه لن يكون هناك صراع وهي تمد ظلال المستقبل وتخفف من حدة المعضلة الأمنية.

والمؤسسات تقوم بتقليص تأثير الفوضى التي يفترض الواقعيون وجودها. لقد رأى Hobbs السياسة الدولية كدولة حرب. صحيح انه لم ينس ان يذكر ان دولة الحرب لا تعني القتال المستمر، لكن نزعة الحرب هي مثل الجو الغائم الذي يعني احتمال سقوط أمتار، وبنفس المعنى تعني دولة السلام ان هناك ميلا الى السلام وان بمستطاع الناس توقع العيش بسلام حين تتولى المؤسسات الدولية تحجيم الفوضى لمصلحة حالة الاستقرار. وتعمل المؤسسات على استقرار التوقعات بأربع طرق:

أولاً: أنها توفر احساسا بالديمومة والاستمرار مثل ذلك ان اغلب الأوروبيين الغربيين يتوقعون بقاء الإتحاد الأوروبي، فهو باق غدا في الأرجح. ويريد العديد من الأوروبيين الشرقيين ويأملون أن ينضموا الى الإتحاد الأوروبي يوما ما وهذا يؤثر في تصرفهم الحالي.

ثانياً: ان المؤسسات توفر فرصا لزيادة التبادل التجاري وتسهيلاته، فاذا كان الفرنسيون يحصلون على نسبة أعلى من الزيادة والتسهيلات اليوم فقد يحصل الإيطاليون على نسبة أكبر غدا. فلا داعي للقلق بشأن كل صفقة لأن الزمن كفيل بتحقيق التوازن.

ثالثاً: ان المؤسسات توفر جريان المعلومات وزيادة معرفة الدول بعضها البعض مثلا هل يتقيد الإيطاليون فعلا بالقواعد التي وضعها الإتحاد الأوروبي؟ هل جريان التجارة متكافئ الى حد ما؟ فمؤسسات الإتحاد توفر المعلومات عن كيفية جريان العمل، واخيرا فالمؤسسات توفر السبل لحل الخلافات. فالصفقات والمساومات والاحذ والرد في الإتحاد الأوروبي تجري داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية وهناك أيضاً محكمة عدل أوروبية. وبذلك تخلق المؤسسات مناخا تنمو فيه التوقعات القائمة على استقرار السلام.

يتوقع الليبراليون الكلاسيكيون "انهيارالسلام كلياً". وبيحث الليبراليون الجدد عن جزر سلام حيث نمت وتطورت المؤسسات وتوقعات الاستقرار ويطلق العالم السياسي (كارل دويتش) على هذه المناطق تسمية "مجتمعات الأمن التعددي"، حيث اصبحت الحرب بين البلدان مستبعدة وتطورت فيها توقعات السلام. وقد ساعدت المؤسسات في تعزيز مثل هذه التوقعات. فالدول الاسكندنافية، على سبيل المثال، حاربت بعضها البعض بعنف في يوم من الايام وحاربت

الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا والمكسيك. اما اليوم فلا أحد يفكر بمثل هذه الافعال. فالظاهر ان الدول الصناعية المتطورة ترغب في السلام كما ان مؤسسات مثل الإتحاد الأوروبي واتفاقية حرية التجارة الامريكية الشمالية NAFTA ومنظمة الدول الامريكية قد أرست تقاليد تحترم السلام وتوفر أرضية للمفاوضات. ذلك ان توقعات الاستقرار توفر السبيل للخلاص من حالات "معضلة السجين" التي ينادي بها الواقعيون.

و يتوقع كثير من الواقعيين عودة المعضلة الأمنية الى الظهور في أوروبا رغم وجود مؤسسات الإتحاد الأوروبي الليبرالية. فبعد الحماس الذي استقبل به الأندماج الأوروبي عام ١٩٩٢ جاءت فترة تشاؤم اتسمت بمعارضة شديدة للمزيد من الوحدة، خاصة الخلافات التي نشبت حول معاهدة ماسترخت. ذلك ان دولا مثل بريطانيا العظمى تخشى ان يعرض التنازل عن مزيد من السلطات لحكومة الإتحاد الأوروبي استقلالية الدول الاعضاء ورفاهيتها للخطر. ولكنها تشعر بأن عليها ان تقوي سلطة المجموعة الأوروبية ويساورها القلق من ان يؤدي انتسابها الى انتفاع دول أخرى كألمانيا وفرنسا وإيطاليا من بقائها في الإتحاد.

وزاد في خطورة المعضلات الأمنية ظهور الدول المستقلة الجديدة في شرقي أوروبا والإتحاد السوفيتي السابق. ورغبة اكثرها بالانضمام الى الإتحاد الأوروبي بعدما عززت علاقاتها الإقتصادية والسياسية بالغرب. فاذا لم تكن هذه الاقطار قادرة على تحقيق الانتقال الى شكل ديمقراطيات مستقرة مزدهرة فقد تؤدي الاضطرابات الناتجة الى خلق حالة فراغ قوية تنجر اليه كل اقطار أوروبا الغربية، وقد تلعب السياسة الداخلية دورا اذا لجأت الجماعات المحلية الى طلب معونة اطراف خارجية. فاذا عمت الفوضى اقطار أوروبا الشرقية فقد تلجأ جماعة الى روسيا او ألمانيا طلبا للعون في الحرب الاهلية الناتجة. ان (جون كيرسهايمر) يتوقع ان تؤدي هذه الاضطرابات الى تمزيق الاطار المؤسساتي الليبرالي لأوروبا الغربية وابعاد ألمانيا عن مركزها في الإتحاد ال أوروبي. وتشترك روسيا مع ألمانيا في صراع لا لأن أيا منهما راغب بذلك بل لأنهما ينجران الى فراغ القوة. عندئذ تعود المعضلة الأمنية للظهور وستعود ألمانيا الى وضع قبيل عام ١٩١٤ في وسط أوروبا، قلقا تبحث عن حل لمعضلتها الأمنية في ذلك الوضع الصعب.

